بِنيةُ الحدِّ النحويِّ ودلالتُها على المفهوم

دراسة تحليليَّة نقديَّة

(حدُّ الاسمِ نموذجًا)

د ٠ إيهاب محمد أبو ستة (*)

المقدمة :

يتأسس المصطلَحُ– في مختلِف سياقاته العلميَّة– على علاقة تطابُق دلالي بين لفظ المصطلح والمفهوم، هذه العلاقة تنشأ عن ربطٍ ذهنيٍّ تطابُقيٍّ، تقوم أول ما تقوم على الحدِّ بِنيةً ودلالةً؛ حيث يبدأ تكوُّنُ الربْط الذهني من خلال تصوُّرٍ تقدِّمه بنية الحدِّ للذهنِ؛ ليتمكن الأخير بهذا التصور مِن تكوين المفهوم، ومع تكرار ذلك الربط الذهنيِّ تتولَّد علاقة التطابق الدلالي بين المصطلح ومفهومه عبر جسر الحدِّ. ومع تكرار استعمال المصطلح يستدعي الذهنُ مفهومَ ذلك المصطلح تلقائيًّا؛ لِيربِطَ الذهنُ بين المصطلَح والمفهومِ ربطَه بين ألفاظ لغة الحياة اليومية ومعانيها، وهنا يسقط جِسر الحدِّ وتُنسَى بِنيته إلاَّ إذا تَطلَّبَ الحالُ الوقوفَ عندها لسبب ما.

هي علاقة ثلاثية بين المصطلح، والحد، والمفهوم. والأصلُ فيها بين طرفي المصطلحِ والحدِّ تطابقٌ دلاليٌّ يُمكِّنُ من إحلالِ أحدِهما مَحَلَّ صاحبِه في سياقات

(*) أستاذ مشارك، الدراسات اللغوية والنحوية، جامعة البحرين – أستاذ مساعد، النحو والصرف والعروض، جامعة عين شمس.

العِلم الواحد، وثمرتُها بناءُ التصورِ الذهني الدقيق الصحيح للمصطلح (أي: بناء المفهوم) من خلال ما يقدِّمه الحدُّ من توصيفٍ للمفهوم، وهو توصيفٌ أَخَصُّ وصْفِ ذاتِه الجَمْعُ والمَنْعُ؛ كيما يتمكَّن العِلم مِن سيرورةٍ مُنضَبِطةٍ قَوامُها جهازٌ اصطلاحي لا ترهل فيه بترادف مصطلحاته، ولا تعقيد فيه بالمشترك اللفظي في مصطلحاته، ولا اضطراب فيه بالخلل الدلالي في بنية حدوده[1].

مشكلة الدراسة:

يُمكن القول: إن أبرزَ مشكلات هذه العلاقة الثلاثية تنشأ في الحدِّ، سواء أكان الحدُّ غيرَ حقيقيٍّ (وهو غير المنطقي)، أم كان حدًّا حقيقيًّا (وهو المنطقيُّ بشروطِه وخصائصِه). ولعلَّ جُلَّ المشكلاتِ الناشئة عن تشوش المفهوم سببُها الخَللُ الدلالي في الحدِّ؛ لانتفاء الدِّقة عن بِنيته؛ بما يؤثِّر تَبَعًا وضرورةً على التصور الذهني والمفهوم. فإذا اتسمتْ بنيةُ الحدِّ بقصورِ الدلالةِ أو عمومِها (فيما يعرف عند المناطقة بعدمِ الجمعِ، أو عدم المنعِ)؛ وفقدتْ بنيةُ الحدِّ الدِّقَّةَ اللازمةَ لتقديم وصفٍ للمفهومِ واضحٍ صحيحٍ دقيقٍ يقيم الذهن على أساسه علاقةَ المطابقةِ الدلاليةِ آنفةَ الذِّكرِ؛ تَشوَّشَ على الذهن التكوينُ الصحيحُ للمفهوم؛ فتلبَّس المفهومُ بغيره، أو خَلَطَ الذهنُ فأدخلَ بين أفراد المصطلح ما ليس منها، أو أَخرَج من بينها ما هو منها.

أهداف الدراسة:

وليس من أهداف هذا البحث تتبع تاريخ المصطلح النحوي من حيث النشأة والتطور والعزو والمشكلات التي تعتريه، وعلى رأسه الترادف الاصطلاحي، والمشترك اللفظي الاصطلاحي، وغير ذلك مما عالجته بحوث أخر بعضها

(١) تفصيل الكلام عن حد المصطلح، وشروطه العلمية بنيةً ودلالةً، ومشكلتي الترادف والمشترك اللفظي في المصطلح، وأثرِه في سيرورة العِلم، ... إلخ- تفصيل ذلك في بحث آخر للباحث عن العلاقات الدلالية المشكِلَة بين المصطلحات النحوية.

للباحث نفسه. وإنما يحاول هذا البحثُ الاقترابَ من تلك المشكلاتِ، وفَهْمَ أسبابِها من خلال تحليل أنماطٍ مختارةٍ من الحدود النحوية التي تبدأ منذ سيبويه، مع توجب الإشارة هنا إلى أن بنى هذه الحدود ينبغي أن يُنظرَ إليها عند سيبويه والمتقدين بعين تغاير تلك العين التي تنظر للحدود عند الزمخشري وابن مالك وأبي حيان وابن هشام والسيوطي، وأضرابهم من المتأخرين؛ لما اعترى الفكر النحوي، ومعه ضرورةً الحدود النحوية، من تطوُّرٍ لا يمكن إغفاله. غير أن البحث يسعى للتعرُّفَ على ما سبَّبتْه المشكلاتُ التي تسببها بنية الحد في الجهاز الاصطلاحي النحوي مِن تعقيدٍ واضطرابٍ أنتَجَا جَدَلاً مُستطيلًا امتزج فيه النحويُّ بالمنطقيِّ، ثم انتقلت أثارةٌ منه للعِلم؛ فسوَّغت وصْمَ النحوِ العربي بما في حدِّ مصطلحِه مِن تعقيدٍ واضطرابٍ؛ فالمصطلحَ صورةُ العلم، وأداة سيرورته.

يعالَج هذا النمط من المشكلات في إطار درسٍ لغويٍّ أوسع هو درسُ العلاقة بين اللفظ والمعنى، هذا الدرس الذي يَدخل من بين ما يدخل فيه (عِلمُ المعجم) المنضوي على (عِلم المصطلح) [١]. تظهر تلك المشكلاتُ حالَ وقوعِ خلل في بنية الحدِّ؛ فيؤدِّي إلى خللٍ في الدلالة الصحيحة على المفهوم.

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع تلبسها بالنقد القائم على ما أسسه علماء المنطق قديما، ولا تغفل ما أرسي وتبلور من نتائج على المصطلح، وهو وإن كان علما حديثا؛ فإنه يمتحي كثيرا من أسسه من علم المنطق، ولا سيما بحث الحد والمصطلح منه، فما تقاطع بين هذين العلمين كان أساس النقد في هذا

(١) تفصيل الكلام في علاقات تلك العلوم في البحث المشار إليه آنفًا عن العلاقات الدلالية المشكِلَة بين المصطلحات النحوية.

البحث؛ لئلا تقوم محاكمة تلك الحدود النحوية المكتوبة قديما على أسس علم حديث النشأة تبلور منذ عدة عقود.

أسئلة الدراسة:

يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما أنماط الحدود النحوية التي تتولد عنها مشكلات دلالية تشوش على المفهوم؟
- وما المشكلات التى تنشأ عن تلك الحدود؟
- ما أسباب تلك المشكلات؟ وما الحلول المتصورة لمعالجتها؟

تتمثل الإجابة عن هذه الأسئلة في المبحثين الآتيين، ثم الخاتمة:

المبحث الأول: الحدِّ غير المنطقي.

المبحث الثاني: خلل المطابقة الدلالية بين الحدِّ المنطقي والمفهوم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

الدراسات السابقة:

أعرض هنا للدراسات السابقة التي تتماس أو تتقاطع مع هذا البحث، مرتبة تاريخيًّا من الأحدث إلى الأقدم.

١- (تطور الحدود النحوية) [(١)]:

هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي دارت حول الحدود النحوية؛ حيث عرض الباحث فيها لثلاثة وستين حدًّا نحويًّا منها: الاسم، واسم الإشارة، واسم التفضيل، والكلمة والكلام والجملة... إلخ. وهي دراسة أفدت منها في هذا البحث. كان منهجه أن يرتب حدود هذه المصطلحات حسب لفظ المصطلح الأشهر ترتيبًا ألفبائيا، ثم يتطرق لمناقشة كل حدٍّ من ثلاثة محاور: الأول ألفاظ المصطلح، لكنه لم يعرض لمشكلة الترادف الاصطلاحي وأثرها على الجهاز الاصطلاحي النحوي وما تسببه من ترهل وارتباك وتعقيد. والمحور الثاني: المعاني اللغوية للمصطلح، وفيها تسرد المعاني اللغوية دون تعرض لمسألة خلط بعض الدارسين– قديمًا وحديثًا– بين الاصطلاحي واللغوي. والمحور الثالث: بُنَى الحدود النحوية للمصطلح؛ حيث يورد هذه البنى والصياغات المتباينة مرتَّبَةً زمنيًّا من الأقدم إلى الأحدث، وهذا هو معياره الرئيس، بل الوحيد في إيرادها وترتيبها؛ حيث يعرض لكل أنماط الحدود وفقه دون النظر إلى فرق ما بينها من حيث المنطقية وعدم المنطقية، ودون النظر إلى ما اشترطه المناطقة والمصطلحيون من شروط في الحد الحقيقي. ويرتكز في نقد هذه الحدود على ما ورد في كتب النحاة من الاعتراضات والاحترازات وبيان ما فيها من تسامح في العبارة أو تساهل ... إلخ.

---

(١) الهاشمي، السيد علي حسن مطر (٢٠١٨م). تطور الحدود النحوية– ط١، دار الإرشاد، بيروت.

٢- **(المصطلح النحوي وإشكالات العلاقة بين الدال والمدلول)** [١]:

تقوم هذه الدراسة على مقاربة المصطلح النحوي بالنظر إلى إشكالات العلاقة بين الدال والمدلول، حيث بسط الحديث في بدايته عن العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، ثم عرض لمشكلة ترادف المصطلحات فيما سماه (بتعدد المصطلحات الدالة على الظاهرة الواحدة)، ومشكلة المشترك اللفظي في المصطلح فيما سماه (بتعدد مدلولات المصطلح الواحد)، ثم انتهى إلى الحديث عن عدم الدقة في استعمال المصطلحات النحوية. وهي نقطة تماس بين دراستي هذه ودراسة الدكتور تامر أنيس؛ حيث عرض الدكتور أنيس لفرق ما بين (المصطلح) و(العبارة العلمية) وما يجوز من قبول التسامح في الأخيرة، وإن عُدَّ ذلك من روافد مشكلة الترادف المصطلحيِّ، منبِّهًا إلى عدم اتخاذ العبارات العلمية مصطلحاتٍ تخُصُّ كلَّ عالِمٍ، ومنبِّهًا أيضًا على خطورة انسحاب مبدأ التسامح على استعمال المصطلحات. والتسامح والتساهل في عبارة الحد- الذي هو الوجه الآخر للمصطلح- مما فُصِّلَ فيه الكلام في بحثي هذا. اختتم الدكتور تامر أنيس بحثه بثلاث توصيات: نبه في الأولى على خطأ انسحاب المفهوم اللغوي على المصطلح، ودعا في الثانية إلى تتبع الظواهر كمفاهيم وتصورات دون تتبع ترادف المصطلحات، ثم دعا للتخلص من الاستعمال غير الدقيق للمصطلحات.

٣- **(المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليلية)** [٢]:

تعالج هذه الدراسة المصطلح النحوي من منظور نقدي؛ حيث تعرض لواحدة من أهم مشكلاته التي تنضوي تحت علم المصطلح، وهي مشكلة المشترك اللفظي

---

(١) أنيس، تامر عبد الحميد (٢٠٠٩م). المصطلح النحوي وإشكالات العلاقة بين الدال والمدلول- ط١، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع ٥٢، ص-ص: ٢٨٧-٣١٢.
http://search.mandumah.com/Record/١٤٦٩٧٠

(٢) عبد العظيم، أحمد (١٩٩٠). المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليلية- ط١، دار الثقافة، القاهرة.

الاصطلاحي؛ حيث يعبر بلفظ اصطلاحي واحد عن عدد من الظواهر الاصطلاحية خلافا للأصل المصطلحي العام في علم المصطلح (Terminology) من أن اللفظ الاصطلاحي الواحد يعبر عن ظاهرة واحدة في سياق العلم الواحد، وكذلك عرضت الدراسة لمشكلة الترادف الاصطلاحي؛ حيث يعبر مصطلحان أو أكثر عن ظاهرة واحدة، وهو خلاف الأصل المصطلحي السابق. تنظر هذه الدراسة في مصطلحات: المفرد، والمشتق، وشبه الجملة، والجملة، والتصرف، والتعيين، والمصدر المؤول، والتوكيد... إلخ، متتبِّعةً استعمالاتها في كتب النحاة، مثبتةً تعدُّد هذا الاستعمال؛ مما يسبِّب التداخُلَ والاختلاط والاضطراب، ويستتبع تناقضَ القواعد وتضارُبها. لكن هذه الدراسةَ لا تعرض بالنقد ولا بالتحليل لحدود تلك المصطلحات، ولا لعلاقتها ببعضها، ولا تنظر في المشكلات التي تعتري بنية هذه الحدود، سواء أكانت تنضوي تحت الحد المنطقي بشروطه أم تخرج عنه؛ ومن ثم لا تعرض لمشكلات دلالتها على مفاهيم مصطلحاتها.

٤- (المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)[١]:

دراسة عنيت بالنظر التاريخي في المصطلح النحوي من حيث النشأة، ومراحل تطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري، وربما امتدت في بعض جوانبها إلى ما بعد ذلك؛ للوقوف على التطور الفكري في الدرس النحوي بعد اتصاله وتأثره بالفلسفة والمنطق. بدأت الدراسة بالنظر في المصطلح النحوي منذ زمن أبي

(١) القوزي، عوض بن حمد (١٩٨١). المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري– ط١، جامعة الرياض، الرياض. وأصل هذا الكتاب أطروحة ماجستير قدمت لجامعة الرياض سنة ١٩٧٩م.

الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) وعرضت لقضايا دارت حول النحو ومصطلحه، وما دون ذلك أحيانا، كتفصيل الكلام عن أصل اللغة ونشأة اللغات، وتشعبها، والفارق بين اللغة والنحو والإعراب، وجهود أبي الأسود الدؤلي في وضع النحو، وتاريخ نشأة النحو، وتطوره، وارتباطه الوثيق بالقرآن حتى زمن أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، ثم تطوره بشيء من الاستقلال عن النص القرآني على يد الخليل وسيبويه ... إلخ. تعرضت هذه الدراسة للمصطلحات النحوية في كتاب سيبويه منتهية إلى تقسيمها لأنماط ثلاثة، وعرضت أيضا للمصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين.

٥- **(المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها)** [١]:

دراسة عنيت بالنظر التاريخي في المصطلح النحوي من حيث النشأة، والتطور عبر أربعة عشر قرنًا من الزمان. بدأت بدراسة المصطلح النحوي منذ نشأته حتى نهاية عهد سيبويه (ت ١٨٢هـ)، ثم عرضت للمصطلح النحوي بين مدرستي الكوفة والبصرة، ودار جزء منها حول تطور المصطلح النحوي منذ القرن الرابع الهجري إلى العصر الحديث، وهي مدة زمنية طويلة، جعلت بعض الباحثين يعلق على ذلك بأن تتبع المصطلحات النحوية خلالها ليس بالأمر اليسير؛ مما جعل الدراسة مُبتسَرة، وقفت عند اللمحة، واكتفت بالإشارة [٢].

* *

(١) أبو العزم، سعيد (١٩٧٧)، المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها، ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

(٢) القوزي (١٩٨١): ص١١.

المبحث الأول

الحدُّ غيرُ المنطقيِّ (غير الحقيقي)

المصطلح دالٌّ يتأسَّس على ثلاثةِ أركانٍ، هي: اللفظ، والحد، والمفهوم، ويعد الحدُّ جسرًا أو واسطةَ بيانٍ بين المصطلحِ ومفهومِه. أما الحدُّ؛ فنوعان: غيرُ المنطقيِّ (غير الحقيقي) – وهو موضعُ الكلام هنا– والمنطقيُّ (الحد الحقيقي)، وسيأتي بيانه.

لا يَعتبِر المناطقةُ الحدَّ غيرَ المنطقيِّ (غير الحقيقي)، ولا يكادون ينظرون فيه؛ لخلوِّه عن قواعدِهم في الحدود، وأوجبُها وأظهرُها عندهم: اتصافُ الحدِّ بالجمْع والمنْع [(١)]، وذِكْرُ الجِنسِ والفصلِ، ومُطابَقةُ المحدودِ. وغيابُ هذه الخصائصِ ينفي عن الحدِّ منطقيَّتَه، ويُلبِّسُه بمشكلاتٍ تتعلَّقُ بدِّقةِ دِلالَتِه على المفهوم. **مِن أنماط هذه الحدود: الحدُّ بالتقسيم، والحدُّ بالمثال، والحدُّ بالسَّلْب، والحدُّ بالمرادِف، والحدُّ بالمحدود أو بما تفرَّع عنه، والحدُّ بالمجاز، والحد بالعلامة** [(٢)].

ومع أنَّ هذه الحدود يرى فيها المناطقة مشكلاتٍ تُخرجُها عن حقيقة الحد المقبول عندهم، وتَصرِفُهم عنها؛ إلا أنَّ الحدَّ النحويَّ يرِدُ في غير موضعٍ حدًّا غيرَ حقيقيٍّ بأثر من بِنْيَتِه؛ مما يؤثر في دلالته؛ وبالتبعية يتأثر مفهومُه؛ فيضطرب المصطلحُ، ويتداخل، كأن تتعدد استعمالاته؛ فيرد مشتركًا لفظيًّا

---

(١) الجمعِ والمنعِ صفةٌ جوهرية في الحد؛ جعلتْ بعض تعريفاتِه تقتصرُ على أنه: ((الجامع المانع)). الأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد؛ تح. المبارك، مازن (١٩٩١). الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة– ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص٦٥.

(٢) بخيت، محمد حسن مهدي (٢٠١٣). علم المنطق المفاهيم والمصطلحات، الجزء الأول، التصورات– ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ص٢٢٨–٢٢٩.

اصطلاحيًّا، أو يترادف مع غيره، وفي هاتين الظاهرتين (الترادف والاشتراك) ما يربك الجهاز الاصطلاحي للعلم، ويُعقِّد التقعيدَ المتداولةَ فيه تلك المصطلحات؛ لأنه يستدعي اللبس والغموض أو التداخل والاختلاط بين المفاهيم؛ مما يتنافى مع أصول علم المصطلح، وأسس الصناعة النحوية [١] . أو قد تتسم هذه الأنماط من الحدود بغياب الجمع؛ فتوصف بنيتها بالقصور الدلالي؛ ويخرج أفراد من الظاهرة عن مصطلحها، أو تتسم بغياب المنع؛ فتوصف بنيتها بالعموم الدلالي؛ ويدخل أفراد من غير الظاهرة تحت مصطلحها. وكل ذلك يستوجب أن يدور حول الحدِّ كثيرُ كدٍّ ذهنيٍّ وجدلٍ مستطيلٍ تُذكَر فيه الاحترازاتُ، وتُدفَع الاعتراضاتُ، وتُردُّ الإبطالاتُ والإيراداتُ، وتُزجَى التأويلاتُ ... إلخ.

مِن أنماط الحدِّ النحوي غير المنطقي:

- الحدُّ بالتقسيم:

حدٌّ تقوم بنيتُه على ذِكْر الأقسام أو الأفراد الداخلة تحت المصطلح، وأكثرُ ما يَرِد عليه انتفاءُ الجمْع؛ لانتفاء استقصاء الأفراد. من ذلك **قولُ سيبويه: ((الكَلِمُ: اسمٌ، وفعْل، وحَرْفٌ جاء لمعنى))** [٢]. ظل هذا التقسيمُ مناطَ جدَلٍ دامَ قرونًا من بعد سيبويه، بدأ قديمًا بابن صابر الأندلسي [٣] الذي ذهب إلى القول بقسيم رابع

(١) عبد العظيم، أحمد (١٩٩٠): ص٢.

(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان؛ تح. هارون، عبد السلام (١٩٨٨). الكتاب- ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج١، ص١٢.

(٣) هو أبو جعفر أحمد بن صابر الأندلسي، قال: إن الخالفة (اسم الفعل) قسم رابع للكلمة. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن محمد؛ تح. إبراهيم، أبو الفضل (١٩٧٩). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- ط٢، دار الفكر، بيروت، ج١، ص٣١١.

هو الخالفة (اسم الفعل) [١]، ثم امتد حديثًا بقول د. أنيس بالتقسيم الرباعي: (اسم، وفعل، وأداة، وضمير) [٢]، ثم بقول د. مهدي المخزومي بالتقسيم الرباعي أيضًا: (اسم، وفعل، وأداة، وكناية) [٣]، وانتهاء بالتقسيم السباعي عند د. تمام حسان وتلميذه د. فاضل الساقي: (اسم، وفعل، وأداة، وظرف، وصفة، وخالفة، وضمير) [٤].

على أن النحاة من بعد سيبويه حدُّوا الكلم حدًّا منطقيًّا مغايرًا لحدِّ سيبويه، ناظرين لمعناه اللغوي، ولكونه اسمَ جنسٍ جمعيًّا لـ (كلمة)؛ فحدُّوه بأنه: المركب من ثلاث كلمات فأكثر، أفاد أو لم يفد [٥]. فإن أفاد فهو كلام، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، وإن لم يُفدْ فهو كلِمٌ نحو: (إنْ قام زيد).

---

(١) نقل السيوطي قول ابن صابر في الهمع قال: ((وزعمها [أسماء الأفعال] ابنُ صابرٍ قسمًا رابعًا زائدًا على أقسام الكلمةِ الثلاثة سمَّاه الخالِفة)). السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد؛ تح. مكرم، عبد العال سالم (١٩٩٢). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع– ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج٥ ص١٢١.

(٢) أشار د. أنيس في نقاشه (أجزاء الكلام) إلى قصور تعريف الاسم لا سيما عند سيبويه. ينظر: أنيس، إبراهيم (١٩٧١). من أسرار اللغة– ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص– ص ٢٧٩–٢٩٤.

(٣) ورأي د. المخزومي قريب من رأي د. أنيس. ويعني بمصطلح الكناية: الضمائر، واسم الموصول، واسم الإشارة، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط. ينظر: المخزومي، مهدي (١٩٨٥). النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث– ط٣، دار الرائد العربي، بيروت، ص– ص ١٩–٦٤.

(٤) ينظر: حسان، تمام (١٩٩٤). اللغة العربية معناها ومبناها– ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص– ص ٨٨–١٣٢. والساقي، فاضل مصطفى (١٩٧٧). أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة– ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٥) ينظر: الحريري، القاسم بن علي؛ تح. هبود، بركات يوسف (١٩٩٩). شرح ملحة الإعراب– ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ص٢. وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي الموصلي؛ تح. يعقوب، إميل بديع (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري– ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٢١، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن؛ تح. عبد الحميد، محمد محيي الدين (١٩٨٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك– ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ج١، ص١٤، السيوطي (١٩٩٢): ج١، ص٣٥.

- الحدُّ بالمِثال (بالتمثيل):

وهو أشد خللًا من الحدِّ بالتقسيم؛ حيث يُكتفَى فيه بذكر أمثلة من أفراد المصطلح؛ فلا هو جامع، ولا هو مانع، ولا هو أفراد حُصِرَتْ، ولا هو أقسامٌ استُقصيتْ. من ذلك قول سيبويه: ((الاسمُ: رَجُلٌ، وفَرَسٌ، وحَائطٌ)) [(١)]. أدى هذا الحدُّ غيرُ الحقيقي، الخاليةُ بِنيتُه عن الجنس والفصْل إلى القول بأنَّ سيبويه لم يحدَّ الاسمَ [(٢)]، وكأنَّ حدَّه الاسمَ بالمثالِ لم يُقصَد به التحديدُ على ما قال ابن فارس [(٣)].

بل ذهب غير واحد من النحويين إلى الاحتجاج لسيبويه وتلمُّس أسباب تركه حدَّ الاسم، فذهب الأنباري إلى أن **الاسم لا حدَّ له**؛ ما جعل سيبويه يكتفي فيه

---

(١) سيبويه (١٩٨٨): ج١، ص١٢.

(٢) هذه المقولة عن الحد غير الحقيقي للاسم عند سيبويه تردَّدت عند القدماء والمحدثين، فمن القدماء أبو سعيد السيرافي، قال: ((وأما الاسم فإن سيبويه لم يحدَّه بحدٍّ ينفصل به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف، وذَكرَ منه مثالًا اكتفى به عن غيره)). السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان؛ تح. عبد التواب، رمضان؛ حجازي، محمود فهمي (١٩٨٦). شرح كتاب سيبويه- ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج١، ص٥٣، ثم تبعه ابن يعيش، قال: ((فأما سيبويه فإنه لم يحده [أي الاسم] بحدٍّ ينفصِل به من غيره، بل ذكر منه مثلًا)). ابن يعيش (٢٠٠١): ٨١/١. والعكبري، قال: ((لم يُصَرح لَهُ بِحَدٍّ، بل مَثَّل له)) العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين؛ تح. سليم، عبد الفتاح (٢٠٠٧). مسائل خلافية في النحو- ط٣، مكتبة الآداب، القاهرة، ص٥٠. ومن المحدثين د. فاضل الساقي: ((لم يحد سيبويه الاسم، بل اكتفى بالتمثيل له، والتمثيل غير التحديد)). الساقي (١٩٧٧): ص٣٥.

(٣) قال ابن فارس: ((وهذا عندنا تمثيلٌ، وما أراد سيبويه به التحديد)). ابن فارس (د.ت): ص٩٠.

بالمثال [١]، وذهب ابن يعيش إلى أن سيبويه حدَّ الفعل والحرف وترك الاسم لانميازه عنهما [٢]، لكن سيبويه حدَّ الحرف بالسلب وأنه ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل [٣] فهذا حد للحرف عنده مبنيٌّ على مُبايَنةِ الاسمِ والفعلِ، لا أن حد الاسم مبني على مباينته قسِيمَيْه على ما قال ابنُ يعيشَ.

هذا الحدُّ– وإن كان يُقرِّب مفهومَ الاسمِ بالمثال– مَشُوبٌ بالاضطراب الدلاليِّ؛ فقد يُفهِم السامعَ أنَّ التعريفَ مقصورٌ على هذه الأمثلة، بل قد يُفهِم أنَّه لا يُثبتُ دخولَ ما ابتعدَ شِبهُه عن المِثالِ؛ فتجريده يُظهر أنه مَثَّل للعاقلِ بمفردٍ ظاهرٍ مذكَّر نكرة (رجل)، ومثل للحيِّ غير العاقل بمفرد ظاهر مؤنث نكرة (فرس)، ومثَّل للجماد بمفردٍ ظاهرٍ مذكرٍ نكرةٍ (حائط)؛ فأَهملَت الأمثلةُ الفروعَ العددية والنوعية لهذه الثلاثة، ما قد يوهم خروجَها عن الحد؛ إذ لا إشارة فيه للمؤنث الحي العاقل، ولا للمعرفة منه، ولا لغير المفرد، وظاهر أنه أهمل اسمَ الفِعل، والظروفَ، والمبنياتِ؛ ما يثبت مشكلةً في الدقة الدلالية لهذا الحد، ويُربك مفهومه، ويُسوِّغُ الاستدراكَ عليه.

ولعل تذييلَ ابن مالكٍ حدَّه المشهورَ للكلام في مطلعِ الألفية يَدخل في هذا النمط؛ وذلك قوله: (كلامنا لفظ مفيد **كاستقم**) حيث اختَلفَ شراحُه؛ فذهب أكثرُهم إلى أنَّ (استقم) من بنية الحد؛ فيكون ابن مالك حدَّ (الكلام) حدًّا غيرَ منطقيٍّ؛

---

(١) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد؛ تح. قدارة، فخر صالح (١٩٩٥). أسرار العربية– ط١، دار الجيل، بيروت، ص٥.

(٢) ابن يعيش (٢٠٠١): ج١، ص٢٢.

(٣) سيبويه (١٩٨٨): ج١، ص١٢.

لأنه حدٌّ بالمثال [١]، ويكون مفهوم (الفائدة) عنده هو كل ما أفاد فائدة تامة أو غير تامة؛ فوَجب تقييدها بالتامة؛ فذَكَر (استقم) مثالًا لها؛ لذا قيَّد الشراحُ الفائدةَ في الحدَّ بأنها: (كفائدة استقم) [٢].

وذهب بعض شراح الألفية إلى أن (استقم) خارج عن بنية الحدِّ، وأن مرادَ ابن مالك هو الفائدة التامة، و(استقم) مثال جاء بعد اكتمال الحد؛ فهو حد منطقي لا بالمثال [٣].

نشأ هذا الخلاف عن وجود المثال: (استقم) مع بنية الحد، وهل هو مُدْرَج فيها أو خارجٌ عنها؟! وقوَّى الخلافَ كونُ مصطلح (الفائدة) مشتركٌ لفظي اصطلاحي بمعنى الفائدة التامة أو الناقصة ((**وليس في كلام الناظم تعيين لأحدهما**)) على

(١) من هؤلاء الأكثرين البدر ابن الناظم، الذي فسره بقوله: ((كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائدة تامة، يصح الاكتفاء بها كالفائدة في (استقم)، فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل)). ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك؛ تح. عيون السود، محمد باسل (٢٠٠٠). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك– ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٥.

(٢) يقول ابن عقيل (١٩٨٠): ج١، ص١٤: ((فاستغنى بالمثال عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها)). ونقل الأشموني القولين في هذا الحد مستظهرًا القول الثاني في الحد. ينظر: الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، (١٩٩٨). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك– ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٢٣.

(٣) يقول المرادي: ((وقوله: (كاستقم) تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حدِّه، لا تتميم للحدِّ)). المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم؛ تح. سليمان، عبد الرحمن علي (٢٠٠٨). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك– ط١، دار الفكر العربي، بيروت. ج١، ص٣٣. وسبق ذِكْر استظهار الأشموني لهذا القول.

ما قال الشاطبي [١]، ولو اكتفى ابن مالك بحدِّ الكلام بأنَّه: اللفظ المفيد فائدة تامة؛ لمَا نشأ هذا الخلافُ [٢].

– الحد بالسلب:

وهو نفي صفة، أو أكثر، عن المحدود؛ لينحصِرَ حدُّه فيما ثبت وتبقى من صفاته. ويمثله ما سبقت الإشارة إليه من حدِّ سيبويهِ الحرفَ بالسلب، فقال: ((وحَرْفٌ جاء لمعنًى، **ليس** باسم **ولا** فعل)) [٣]. فسَلَبَ عن الحرفِ الاسميةَ والفعليةَ. ومنه قول الأخفش: الحرف ((**ما لمْ** يحسُن له الفعلُ، **ولا** الصفةُ، **ولا** التثنيةُ، **ولا** الجمعُ، **ولم** يجُز أنْ يَتصرَّفَ؛ فهو حرف)) [٤] ، فسلب عن الحرف الإسناد، والوصف، والتصرف العددي؛ لأنها من خصائص الاسم، ونحوه،

---

(١) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى؛ تح. العثيمين، عبد الرحمن بن سليمان، وآخرون (٢٠٠٧). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية– ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج١ ص١٣٨.

(٢) نقل المرادي (٢٠٠٨) ج١، ص٢٦٨ نص ابن مالك نفسه في شرح الكافية على أنه لو اقتصر على (مفيد)؛ لكفى!

(٣) سيبويه (١٩٨٨): ج١، ص١٢. وهذا الحد عند أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي، ينظر: الفارسي، أبو علي أحمد بن عبد الغافر؛ تح. فرهود، حسن شاذلي (١٩٦٩)، الإيضاح العضدي– ط١، (د. د)، ص٨، وبنحوه حد الجرجاني الحرف بأنه: ((ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم ولا فعل)). الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن؛ تح. حيدر، علي (١٩٧٢). الجمل– ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ص٦.

(٤) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي؛ تح. صقر، السيد أحمد (د.ت). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها– ط١، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص٨٩.

على حين سلب عنه ابن السراج أن يكون أحد ركني الإسناد [١]، وبنحوه قال ابن مالك [٢].

ومن أمثلته أيضًا حدُّ الرمانيِّ المذكَّرَ بأنَّه: ((**الخالي** مِن علامةِ التأنيثِ في اللفظِ وَالتَّقْدِير)) [٣].

يردُّ على هذا النمط من الحدود أنه لا يُعرِّفُ بحقيقة المعرَّف، بل يسلب ما يُغايرها، وإنما يكون التعريف بحقيقة المعرَّف التي إنْ غابت لم يرد في الذهن تصوُّرُ المحدودِ؛ لذا يَكثر الاستدراكُ على هذا النمط من الحدود، فيقال فيما سلبه سيبويه والفارسي والجرجاني وغيرهم عن الحرف من عدم دلالته على معنى الاسم ولا معنى الفعل: إن (اسم الفعل) ليس باسم خالص، ولا بفعل خالص، ولا يدخل في حدهم الحرفَ. أما حدُّ الأخفش؛ فيدخل فيه (أين) و(إذا) و(كيف) والأفعالُ التامةُ الجمودِ، نحو: (نعم، وبئس، وليس، وعسى) واسم الفعل.

أما حد الرماني فيستدرك عليه بأنَّ من الاسم ما خلا من علامات التأنيث لفظًا وتقديرًا، لكنه مؤنث، نحو: (التي) و(اللاتي) من الموصولات، و(ذه)، و(ته) من أسماء الإشارة، و(نحن) للمتكلمات، و(أنتِ)، و(أنتما) لخطاب المؤنث. فهذه الاستدراكات تثبت خللًا في المطابقة الدلالية لهذا النمط من الحدود، يرجع إلى

(١) قال ابن السراج: ((الحرف ما لا يجوز أن يكون خبرًا، ولا يخبر عنه)). ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري؛ الفتلي، تح. عبد الحسين (١٩٩٦). الأصول في النحو- ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج١، ص٤٣.

(٢) قال ابن مالك: ((الحرف كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًّا بنفسها ولا بنظير)). ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله؛ تح. بركات، محمد كامل (١٩٦٧). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص٣.

(٣) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى المعتزلي؛ تح. السامرائي، إبراهيم (د.ت) رسالة الحدود- ط١، دار الفكر، عَمَّان، ص٧١.

إمكان القول إنها أقرب للحد بالعلامة الذي يطرد ولا ينعكس، فينتفي عنه الجمع والمنع. وسيأتي تفصيل الكلام في الحد المنطقي بالعلامة.

– الحد بالمرادف:

وهو ذِكر المرادف المعجمي أو الاصطلاحي في الحد. والأصل أنَّ ترادف المصطلحات من مشكلاتها الدلالية؛ حيث تثقل المترادفاتُ الجهازَ الاصطلاحي بمصطلحات لا طائلَ من ورائها إلا التكثُّرُ، والخلافُ اللفظيُّ. بل قد يضاف إلى الإثقالِ الاضطرابُ والارتباكُ؛ حيث يكون بين بعض المصطلحات التي يُدَّعى فيها الترادفُ من الفروق ما يدِقُّ ويخفى؛ فيقع الخلْطُ حال استعمال أحدهما مكان رديفه، وتختلُّ دِقةُ الجهاز الاصطلاحي.

من الحد بالمرادفِ ما وقع من تذييل الحدِّ المنطقي للكلام عند ابن جني والزمخشريِّ وابن يعيش بالمرادفة بين الكلام والجمل أو الجملة. قال ابن جني إِثرَ حدِّه الكلامَ: **((... وهو الذي يسميه النحويون الجمل))** [(١)]، وقال الزمخشريُّ وابن يعيش إِثرَ حدِّهما الكلامَ: **((... ويُسمَّى الجملة))** [(٢)].

وهذا التذييلُ المرادِفُ بين الجمل والكلام مُربِكٌ للحدِّ من وجهين:

الأول– إنْ قيل بزيادته وعدم دخوله في بنية الحد المنطقي؛ كان ذلك التذييل حدًّا غير منطقي، لأنه حد بالمرادف، مع أن ثمة فرقًا بين الكلام والجملة أشار

---

(١) ابن جني، عثمان؛ تح. النجار، محمد علي (١٩٥٢). الخصائص– ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج١، ص١٨.

(٢) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر؛ تح. عبد المقصود، محمد؛ عبد المقصود، حسن (٢٠٠١). المفصل في صنعة الإعراب– ط١، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص٧.
ابن يعيش، يعيش بن علي الأسدي الموصلي؛ تح. يعقوب، إميل بديع (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري– ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٧٠، وأعاده ص٧٥ فقال: ((الكلام عبارة عن الجمل المفيدة)).

إليه الرضيُّ من جهة أنَّ الكلامَ رهْنُ الفائدة التامة، والجملةَ رهنُ الإسناد الذي قد ينعقد ولا تتم الفائدة، نحو: (إنْ قام زيد)؛ وعليه لا تصح المرادفة فبينهما عموم وخصوص وجهي، فإن اطرد أن كلَّ كلام جملة لانعقاد الإسناد؛ أمكن ادعاء ترادفه مع الجملة، لكن ليست كل جملة كلامًا وانتفى انعكاسه؛ لانتفاء الفائدة التامة عن بعض الجمل، والأصل في المرادفة الطرد والعكس؛ فلا تصح المرادفة ولا يصح هنا الحد غير المنطقي بالمرادف.

الثاني- دخول التذييل في بنية الحد المنطقي. فإذا كان المناطقة يشترطون في الحدود الطردَ والعكسَ، وقد تبين أنَّ كلَّ كلام جملةٌ؛ فيطرد، وليست كل جملة كلامًا؛ أي لا ينعكس؛ فقد اختل الحد المنطقي [1].

ويظهر في الحد بالمرادف في النحو العربي غياب المحددات الدقيقة للمفهوم، بل لا يعدو هذا النمط من الحدود النحوية إلا أن يكون ذكرَ مرادفٍ اصطلاحي (أو معجمي) يزيد من تفاقم مشكلة ترادف المصطلحات النحوية، وهي مشكلة عالجها بحث آخر. من أمثلة ذلك حدُّ الرمانيِّ (النظيرَ) بأنه: الشبيه، و(النقيض) بأنه: المنافِي [2]، وحَدُّ ابن مالك في الألفية (المفعول فيه) بأنه الظرف، قال: ((المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا))، ولعله أخذه من قول الزجاجي: ((إن الظروف مفعول فيها)) [3]، ومن ذلك أيضًا حدُّ ابن هشام (البدلَ المطابقَ) بأنَّه:

(١) الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي؛ تح. عمر، يوسف حسن (١٩٩٦). شرح الرضي على الكافية- ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ج١، ص٣٣.

(٢) الرماني (د.ت): ص٧٢.

(٣) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق؛ تح. الحمد، علي توفيق (١٩٨٤). الجمل في النحو- ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٣١٦.

((بدل كلٍّ من كلٍّ))، وزعم بعض النحاة أنَّ العطفَ على المعنى هو ((العطف على التوهم))، مع أنَّ بينهما فارقًا دقيقًا بيَّنتُه في بحث آخر [١].

ويتبقى سؤالان: أيٌّ من المصطلحين المترادفين أولى بالاستعمال؟ وإذا كان بينهما فارق – وإن كان دقيقًا كفارق ما بين الكلام والجمل، والعطف على المعنى والعطف على التوهم– فلِمَ المرادَفة بين المختلفين؟

- **الحدُّ بالمحدود أو بما تفرع عنه:**

وهو كتفسير الماء– بعد الجهد– بالماء [٢] فمن الحد بالمحدود: تعريف الرماني (المرفوعَ) بأنَّه: ((كلمةٌ عمِلَ فيهَا عاملُ الرَّفْعِ))، و(الْمَنْصُوبَ) بأنَّه: ((كلمةٌ عمِل فيها عاملُ النصْبِ))، و(المجرورَ) بأنه: ((كلمةٌ عمِل فيها عاملُ الجَرِّ)) [٣]، و(الممدودَ) بأنه: ((المختَصُّ بمدِّ الصوتِ في آخِرِه)) [٤]. وغني عن البيان ما في هذا النمط من الحدود من انتفاء الفائدة المرجوة من الحد وجوهرها جمع خصائص المحدود ومنع سواها من الدخول فيها، وصولا للمفهوم الصحيح، أما أن يكون الحد هو المحدود فأين الفائدة؟

---

(١) أبو ستة، إيهاب محمد (٢٠١٨). الحمل على المعنى: مكانته بين علل النحاة، ودوره في تأويل العدول التركيبي للقرآن الكريم، دراسة تحليلية موازنة في آراء الخليل من كتاب سيبويه. مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

(٢) مأخوذ من بيت لعلي بن يحيى الذَّرويِّ الهجَّاء، يهجو به هبة الله ابن وزير [البسيط]:

أقامَ يُجهِدُ أيامًا قريحتَه وفسَّرَ الماءَ– بعد الجُهدِ– بالماءِ

ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله؛ تح. شقيو، عصام (٢٠٠٤). خزانة الأدب وغاية الأرب– ط٣، دار ومكتبة الهلال، ص٤٠٠. وينظر: ضيف، شوقي (١٩٩٥). تاريخ الأدب العربي، مصر في عصر الدول والإمارات– ط١دار المعارف، القاهرة، ج٧، ص٣١٨.

(٣) الرماني (د.ت): ص٧١.

(٤) الرماني (د.ت): ص٧١.

ومن الحد بما تفرع عن المحدود قولهم في الاسم إنه: ((مَا سما بمسماه فأوضحه وكشف مَعْنَاهُ)) [١] ، وهو حد وضع فيه لفظين مشتقين من المحدود (سما بمسماه المشتقين من المحدود اسم)، فجعل فِي الْحَد متفرعات عن لفظ الْمَحْدُود الذي لمَّا يُعلمْ بعدُ، ولمَّا يتم حدُّه [٢].

- الحدُّ بالمجاز:

هو تضمُّن بنية الحدِّ شيئًا من المجاز، والمجاز في الحد تنفيه أسس علم المصطلح؛ فالحدود ((تُصانُ عن المجاز)) [٣]، ذلك أن المطلوب بالحدود إثباتُ حقيقة الشيء [٤]؛ ومن ثم فإن ((لغات التخصص تتجنب الإيحاء والعموم وعدم الدقة)) [٥]، ودخول المجاز في بنية الحد يعني احتماله تعدُّدَ التأويلِ وتلبُّسَه بالخفاءِ والإيحاءِ؛ فإمَّا أنْ يقع في الذهن انبهامُ المفهوم، أو أنْ تتعدَّدَ المفاهيمُ في الأذهان كلٌّ حسب تفسيره المجازَ؛ وهذا مؤذِنٌ بغياب الدقة الدلالية في الحد؛ متنافٍ مع أصل الغرض من الحدود [٦].

مِن الحدِّ بالمجاز حدُّ الرمانيِّ (العارضَ) بأنه: ((المارُّ على طريقِ النادرِ)) و(اللازمَ) بأنه: ((المارُّ على طريقِ المطَّرِدِ))، و(الجائزَ) بأنه: ((المارُّ على جهةِ

---

(١) نقله العكبري، ولم يعزه لقائل بعينه. ينظر: العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين؛ تح. العثيمين، عبد الرحمن (١٩٨٦). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – ط١، دار الغرب الإسلامي، ص١٢٢.

(٢) العكبري (١٩٨٦): ص ١٢٦.

(٣) الأزهري، خالد بن عبد الله المصري (د.ت). شرح الأزهرية– ط١، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، ص٣.

(٤) ابن يعيش (٢٠٠١): ج٤، ص٢٠٥.

(٥) حجازي، محمود فهمي (١٩٨٦). علم المصطلح– ط١، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٥٩، ص٥٧.

(٦) كامل، سلاف مصطفى (٢٠١٨). العلاقات الدلالية في المصطلح النحوي، وأثرها في الإبهام– ط١، دار كنوز المعرفة، عَمَّان، ص٣٥.

الصوابِ)) [١]. فهذه الحدود المجازية خِلوٌ من الدقة، مجافيةٌ الجمعَ والمنعَ، ولا تثبت للنقاش، فإذا كان العارض مارًّا– مع أننا لا ندري بأية جهة مرَّ، ولا بأية كيفية– على طريق النادر؛ فهو منه؛ فلم التكثُّر بالمرادفات؟ ونحو ذلك يقال في حدِّ (اللازم)، و(الجائز) السالفَينِ.

– الحد بالعلامة:

يَفرِقُ المناطقةُ بين الحدِّ والعلامةِ، وتلبُّسُ بنية الحدِّ بالعلامة أو جعْلُ العلامة برأسها حدًّا مما ينفي حقيقة الحد ويخرجه عن الحد المنطقي؛ ذلك أنَّ الأصلَ في الحدِّ أنْ يطَّرِدَ ويَنعَكِسَ، وهذا فارق رئيس بينه وبين العلامة؛ فطردُ الحدِّ يُثبت حقيقةَ المحدود حيثما وُجِدتْ، وانعكاسُه ينفي حقيقة المحدودِ حيثما انعدمتْ، لكنَّ الطردَ والعكسَ ليسا أصلًا في العلامة. من ذلك أنَّ قبولَ التنوينِ، أو الإعراب، أو الجر، أو الوصف، أو النداء علاماتٌ للحكم بالاسمية، لكنَّ الاسميةَ لا تنتفي بامتناع الكلمة عن قبول ذلك بعضه أو كله.

ومن ثم؛ يكون حدُّ الكسائي للاسم بأنه: ((ما وصف)) [٢]، وحدُّ الفراء له بأنه: ((ما احتمل التنوينَ، أو الإضافةَ، أو الألفَ واللامَ)) [٣]، وحدُّ هشام بن معاوية الضرير الكوفي للاسم بأنه: ((ما دخل عليه حرف من حروف الخفض))، وبأنه: ((ما نودي)) [٤] – علاماتٍ، لا حدودًا منطقيةً؛ لأنها لا تنعكس.

---

(١) الرماني (د.ت): ص٧٣.

(٢) ابن فارس (د.ت): ص٩٠. لا ينعكس؛ لأن من الاسم ما لا يوصف، نحو: اسم الفعل، والأسماء: (إذ، وإذا، ومتى، وكيف، ... إلخ) وعدم قبولها الوصف لا ينفي حقيقة الاسمية فيه.

(٣) ابن فارس (د.ت): ص٩٠. لا ينعكس؛ لأن من الاسم ما لا يقبل (أل) نحو: اسم الفعل، والأسماء: (إذ، وإذا، ومتى، وكيف، ... إلخ)، ومنها ما لا ينون نحو: الممنوع من الصرف، والمبنيات كالضمائر وأسماء الإشارة ... وعدم قبولها تلك العلامات لا ينفي حقيقة الاسمية فيها.

(٤) ابن فارس (د.ت): ص٩٠. وهما حدَّان فيهما ما قيل في الحدين السابقين.

المبحث الثاني

خلل المطابقة الدلالية

بين الحدِّ المنطقي (الحد الحقيقي) والمفهوم

الحدُّ المنطقيُّ- وهو المعتبَر عند المناطقة، وإذا أُطلق لفظُ (الحدِّ) فهو المرادُ- هو: **((ما يَستلزم تصوُّرُه تصوُّرَ المعرَّف، وامتيازَه عن كلِّ ما عداه))** [(١)]. وله سماتٌ وضعها المناطقة، منها:

- وجوب الجمْعَ والمنْعَ؛ فالحدُّ المنطقيُّ التامُّ مُعرِّفٌ بجميع ذاتيات المعرَّف مُخرِج لما سواها [(٢)].
- ذِكْرَ الجنسِ والفصلِ القريبين [(٣)].

---

(١) بخيت (٢٠١٣): ص٢٢٤. وله تعريفات أخر منها أن الحد هو: ((اللَّفْظ الدَّال على كَمَال مَاهِيَّة الشَّيْء)) و(الماهية) ما يجاب به السؤال: مَا هُوَ؟ والحد كاشف عن حَقِيقَة الْمَحْدُود، فهو إجمال في بنيته لما فرقه التَّفْصِيل في توصيف أفراد المحدود. ينظر: العكبري (٢٠٠٧): ص-ص ٥٠-٥١.

(٢) الحد تام أو ناقص؛ فالتام يتركب من الجنس والفصل القريبين، نحو: (الإنسان حيوان ناطق) [حيوان: جنس، وناطق: فصل]. والحد الناقص يكون بالفصل القريب لا غير، نحو: (الإنسان هو الناطق)، أو بالفصل مع الجنس البعيد، نحو: (الإنسان جسم ناطق)؛ فالجسم: جنس بعيد؛ لأنه حي أو جماد. ينظر: العكبري (٢٠٠٧)، ص٤٩.

(٣) من ذلك حد الإنسان بأنه: (حيوان ناطق)، فحيوان: جنس، وناطق: فصْل، وفي ذلك يقول أبو البقاء في أحد تعريفات الحد: ((الْحَدُّ مَا جمع الْجِنْس والفصل)). العكبري (٢٠٠٧): ص٥٠. وطريقة المناطقة في ذلك ذكر الجنس القريب، ثم إتباعه بالفصول، فيدلُّ الجنسُ على جوهرِ المحدودِ دلالةً عامَّةً كلفظة (حيوان) في الحد السابق، وكلما كان الجنس أقربَ؛ كلما كان أدلَّ على تلك الحقيقة. ويدلُّ الفَصلُ -وهو كلمة (ناطق) في الحد السابق- على هذا الجوهرِ دلالةً خاصةً تفصل المحدود عما يتداخل معه من أفرادٍ يشملها الجنس. وينظر: ابن يعيش (٢٠٠١): ٧٠/١

- الكشف عن حقيقة المحدود وبيان كمال ماهيته، فإذا كان الحدُّ غير كاشف عن تلك الحقيقة كأن يكون حدًّا بخصائص المحدود، أو مُلازِماته، أو تركَّب مِن المحدود نفسِه، أو كان حدًّا ناقصًا...، إلى غير ذلك؛ دخلت عليه إبطالاتٌ تفسده، وانتفتْ منطقيَّتُه، وبَايَنَ الغرضَ الذي من أجله وُضِع.
- الطرد والعكس؛ حيث يثبت الطرد حقيقة المحدود أينما وُجدت، وينفيها العكس أينما فُقدت؛ وهذا فرْقٌ صريح بين الحدِّ والعلامة التي تطرد ولا تنعكس؛ ومن ثم يكون الحد بها حدًّا غيرَ منطقيٍّ كما سبق بيانه.
- دلالةُ بِنية الحدِّ دلالةٌ صريحةٌ تطابق المفهوم بوضوح تام [١]؛ فبنية الحدود لا تقوم على **التساهل** في العبارة؛ أي عدم الدلالة الصريحة على المراد [٢]، ولا على **التسامح** في العبارة، أي بناءُ العبارة على غير الحقيقةِ، وتلبُّسُها بالمجاز، مع كون المعنى المرادِ غيرَ داخلٍ في المجاز، وخلو العبارة من قرينة تدل على ذلك [٣]. ولمَّا كان الغرضُ من الحدِّ بلوغَ التصور، والدلالةَ الصريحة على

(١) من عبارات النحويين الدالة على أهمية المطابقة الدلالية بين الحد والمفهوم قول العكبري: ((الحَدُّ: هُوَ الكاشف عَن حقيقة المَحْدود... وبعض ما يَدلُّ على الحقيقة قد يحصل من طريق المُلازمة لا من طريق المطابَقة))، فأفهم أن الأصل في الحد أن يدل على حقيقة المحدود بالمطابقة، لكنه قد يدل عليها بالملازمة مما يطعن فيه، من ذلك الأخير تمثيل العكبري بقولهم: (المَصدرُ يدلُّ على زمانٍ مَجهولٍ)، حيث طعن العكبري فيه بأنَّ ((لفظ المصدر لا يدلُّ على زمانٍ البتة، وإنما الزمان من مُلازماته، فلا يَدخلُ في حدِّه)). العكبري (٢٠٠٧): ص٥٠.

(٢) في تعريف التساهل في العبارة، ينظر الجرجاني (١٩٨٣): ص٦٣.

(٣) في تعريف التسامح في العبارة، ينظر الجرجاني (١٩٨٣): ص٦١.

المفهوم؛ تجافى ذلك مع المجاز والتساهل والتسامح في بنية الحد؛ فإن ذلك يُشوِّش الذهن، ويحجبه عن التصور الدقيق للمفهوم [١].

وإذا كانت أغراض الحدِّ تدور في جوهرها حول رفْع اللَّبس عن مفهومِ المصطلحِ؛ بغيةَ تجنُّب المغالطاتِ أو ازدواجِ المفاهيم، ومِن ثَمَّ، الدخول في الخلاف اللفظيِّ بين المصطلحات، والسعي نحو توقيف المتلقي على أوضح تصوُّر ذهني؛ لرفع انبهام المصطلَح عنه- إذا كان ذلك كذلك؛ **فإنَّ أكثرَ ما يقف عليه الدارسُ مِن مشكلات في المصطلح النحوي تولد ونشأ في الحدِّ المنطقيِّ للمصطلَح النحوي، بأثر من الخلل في بنية الحد مما يسبب خللًا دلالته على المفهوم؛ ومن ثم تختل علاقة المطابقة الدلالية بين المصطلح والمفهوم** (عمليةُ الربط الذهنيِّ بين المصطلح والمفهوم، كما سبق بيانه).

الخلل في دلالة الحد على المفهوم:

يَنشأ هذا الخللُ غالبًا حالَ انتفاءِ (الجمْعِ) و(المنْعِ) أحدِهما أو كليهما في الحدِّ؛ ممَّا يشوِّش على دلالته على المفهومِ. **وانتفاءُ (الجمْع) قصورٌ في دلالة الحدِّ، أما انتفاءُ (المنْع) فعمومٌ في دلالته.** فالأول خلَلٌ في بنية الحد، تقصُرُ فيه دلالته عن جمْعِ كلِّ أفراد المصطلح؛ فيكون مِن أفراده- أي المصطلح - ما لا يدخل في حدِّه. وأما عموم الدلالة؛ فعكس ذلك؛ حيث تتسع دلالة الحد، ويدخل في أفراد المصطلح ما ليس منها [٢].

يمكن الوقوف على هذين النمطين من المشكلات الدلالية (قصور الدلالة وعمومها) في كثير من الحدود النحوية، ويأتي على رأسها حد (الاسم) فهو من أوَّل ما وصلنا تاريخيًّا من الحدود النحوية، ومن أول ما يرد في أغلب مصنفات

(١) في تعريف التصور، ينظر الجرجاني (١٩٨٣): ص٦٠.

(٢) كامل (٢٠١٨): ص٣٣.

النحو، ويتضح فيه قصور الدلالة وعمومها؛ ولذلك تعددت بُنَاه فكثرت وكثر حولها الجدل والخلاف [١]، وتبع ذلك ما استطال من جدلٍ آخرَ وخلافٍ حول أقسام الكلام، بل قُلْ: حول الاسم منها.

– **الاسم** [٢]:

تسبب خللُ المطابقة الدلالية– قصورًا وعمومًا– في أغلب الحدود النحوية للاسم في **جدلٍ امتد خلال الدرس النحوي على مستويين**. أدير **المستوى الأول** حول **الحدود النحوية للاسم**، وما يَرِد عليها من اعتراضات. وأدير **المستوى الثاني** حول **أقسام الكلام العربي** التي يُلاحظ أن الجدل فيها كان حول القسم الأول: (الاسم) وما ينبغي أن يكون منه أو يخرج عنه [٣]. يبدو أن سبب هذا

(١) قال ابن الأنباري: (وقد ذكر فيه النحويون [أي في الاسم] حدودًا كثيرة، تنيف على سبعين حدًّا). الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (١٩٩٩). أسرار العربية– ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ص٣٨.

(٢) يكاد يكون أول حدٍّ للاسم وصلَنا– وربما كان أوَّلَ حدٍّ له عرفتْه العربية– هو ما نُسب للإمام عليٍّ ﷺ في صحيفته التي ألقاها لأبي الأسود، قال: ((فالاسمُ ما أنبَأَ عن المُسمَّى)) وهو حد غير منطقي يدخل تحت الحد بالمحدود كما سبق بيانه. وذكرته هنا لقيمته التاريخية، إن ثبتت الرواية. ينظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف؛ تح. إبراهيم، محمد أبو الفضل (١٩٨٢). إنباه الرواة على أنباه النحاة– ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ج١، ص٣٩.

(٣) ظهرت في الدرس النحوي – كما تقدم– ثلاثة أنواع من تقسيم الكلم، هي:
– التقسيم الثلاثي: (اسم، وفعل، وحرف). وهو أشهر ما ورد وأقدمه.
– التقسيم الرباعي: أول من قال به ابن صابر الأندلسي: (اسم، وفعل، وحرف، وخالفة)، فزاد (الخالفة)= (اسم الفعل)، وهي عند أصحاب التقسيم الثلاثي من الاسم. ثم د. إبراهيم أنيس: (اسم، وفعل، وأداة، وضمير)، فزاد (الضمير)، وهو من الاسم، ومن بعده د. مهدي المخزومي: (اسم، وفعل، وأداة، وكناية)، فزاد الكناية، وهي: الضمائر، واسم الموصول، واسم الإشارة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وكلها من الاسم.
– التقسيم السباعي: وبه قال د. تمام حسان، ود. فاضل الساقي: (اسم، وفعل، وأداة، وضمير، وظرف، وصفة، وخالفة)، ويلاحظ أن ما زاده هذا التقسيم أيضا داخل في الاسم عند أصحاب التقسيم الثلاثي.

الجدل بمستوييه كان غيابَ تصوُّرٍ دقيقٍ للاسم نشأ عن خللٍ في دلالة أغلب حدوده النحوية الكثيرة على مفهومه.

أنماط الحدود النحوية للاسم في الدرس النحوي ودلالتها على مفهومه:

يمكن رصْدُ أنماطِ الحدود النحوية الآتية للاسم:

١- الحد بالعلامات لا الذاتيات:

سبق القول: إن تلبس بنية الحد المنطقي بالعلامة مَطعَن فيه، بل قد يُخرجه عن الحدِّ الحقيقي. يعتمد هذا النمط من حدِّ الاسم على العلامات، وهي تتسم بالطرد لا العكس كما سبق بيانه. ويمكن الوقوف على **نوعين رئيسين من هذه الحدود:**

أولهما- **الحد بالنظر إلى الخصائص التركيبية والوظائف والأحكام النحوية** التي يختص الاسم بها ولا تكون لغيره في التركيب، ويمكن الوقوف عليها بتحليل التركيب تحليلًا نحويًّا، ومنها: الإسناد، والجر، والنداء، والإضافة... إلخ.

الثاني- **الحد بالنظر للعلامات الشكلية للاسم**؛ حيث الاعتماد على تحليل لفظ الاسم، والنظر فيما يدخله من علامات لفظية ليست تدخل على غيره، ولعل أظهرها: السوابق أو اللواحق المختصة به نحو (أل) التعريف، والتنوين وهي من علاماته الشكلية، وكذلك أصالة الإعراب فيه.

هذان النوعان من حد الاسم بالعلامة – على كثرة الحدود الداخلة تحتهما وتنوعها – لا يكشفان عن حقيقة الاسم، ولا يوقفان على ماهيته بقدر ما يصفان حالة تركيبية أو حكمًا نحويًّا أو علامةً شكلية مما يخص الاسم، فلا تعرِضُ بنية الحدود في هذين النمطين للذاتيات التي تَثبت اسميةُ الكلمة بثبوتها والتي تنتفي اسميةُ الكلمة بانتفائها؛ ومِن ثَم يُلاحَظ على بنية الحدود النحوية في هذين النمطين غلبة القصور الدلالي؛ لذا يكثر أن تُتبَع تلك الحدود بكثير من الجدل

المنطقي المتضمن شيئًا من الاعتذارِ، أو الشرحِ، أو دفع الاعتراضاتٍ، أو ذِكرِ الاحترازاتٍ، ... إلخ.

أ–الحد بالنظر إلى الخصائص التركيبية والوظائف والأحكام النحوية:

١– الحد بالإسناد:

يرتكز هذا النوع من حدِّ الاسم على الاختصاص بالإسناد؛ ولعل هذا النوع من أشهر حدود الاسم القائمة على الخصائص التركيبية، بل لعله من أقدمها أيضًا؛ حيث نُسب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) – وإن لم يثبت في كتابه– ثم اعتمده غير واحد من النحاة بعد سيبويه، منهم أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧)، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٠هـ)، وابن مالك (ت ٦٧١هـ).

نسب لسيبويه أن الاسم (هو المُحدَّث عنه) [١] ، كذلك حكى المبرد (ت ٢٨٥) أن مذهب سيبويه ((أنَّ الاسمَ ما صلُح أنْ يكون فاعلًا)) [٢]، وهما حدَّان متقاربان، يفصِلان الاسمَ بصلاحيته للإسناد (التحدث عنه، أو صلاحيته للفاعلية). ويبدو لي أنَّ هذين الحدين المنسوبين لسيبويه مصوغان من معنى قوله في الأفعال المضارعة: ((ويُبيِّنُ لك أنها ليستْ بأسماءٍ أنَّك لو وضَعْتَها مواضعَ الأسماءِ؛ لم يَجُز ذلك، ألا تَرى أنَّك لو قلتَ: (إنَّ **يَضْرِبَ** يأتينا) وأشباه هذا لم يكن كلامًا)) [٣]؛ فسيبويه ينفي اسمية (يضرب) بعدم صلاحيته لإسناد (يأتينا) له، وهو في آنٍ نفيٌ لقبول (يضرب) أن يكون مُحَدَّثًا عنه.

---

(١) ابن فارس (د.ت): ص٨٩.

(٢) نقل ابن فارس في الصاحبي حدّين للاسم نسبهما لسيبويه؛ الأول: ((أنَّ ناسًا حكوا عنه أن الاسم: هو المحدَّث عنه))، والثاني منقول بسنده عن ((المبرد يقول: مذهب سيبويه ... إلخ)). ابن فارس (د.ت): ص٨٩.

(٣) سيبويه (١٩٨٨): ١٤/١.

ينص ابن السراج [1] على أن البنية في هذين الحدَّين تدل على خصائص الاسم، ولا تُعدُّ حدًّا له، بل لا تكشفُ عن حقيقة الاسم [على ما تقدم بيانه في الكلام عن الحد بالخصائص]. وعلى أية حال، يوسم هذا الحدُّ بقصورِ الدلالة حين يَخرج عنه من الاسم ما لا يقبل إسنادًا ولا فاعلية، نحو: اسم الفعل، والاسم الملازم للنداء نحو (يا فلُ) و(يا مَكْرُمان)، والأسماء: (كيف)، و(عند)، و(حيث)، و(أين) ... إلخ.

أما أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) فيحد الاسم بقوله: ((الاسم المطلَق ما دل على معنى، وجاز الإخبارُ عنه))، وقريب منه حدُّ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٠ هـ) الاسمَ بأنه: ((مَا جَازَ الإخبار عَنهُ)) [2].

فهذان الحدان يقومان على حكم نحوي للاسم، وهو جواز الإخبار عنه، والإخبار إسنادٌ؛ ومن ثَم ينطبق عليهما ما سبق بيانه من قصور دلالي في حدِّ سيبويه السابق، فلا كشف فيهما عن حقيقة الاسم وكمال ماهيته، إضافة إلى أنهما يطردان ولا ينعكسان، فهما علامة لا حد حقيقي، ودليل ذلك أن الكلمات: (إذ)، و(إذا)، و(أيان)، و(أين) وغيرها كثير لا يجوز الإخبار عنها، ومع ذلك فهي أسماء ثابتة الاسمية من وجوه أخر [3].

لأجل ذلك اعتذر الفارسي عن القصور الدلالي في حده، وأن هذه الأسماء المذكورة ونحوها ينبغي أن تكون داخلة في أفراد حدِّه ((مع امتناعها مِن أنْ يُخبَرَ عنها؛ لأنها اختُصَّتْ بخاصةٍ لا تكون إلَّا للأسماء؛ كـ(إذْ) التي اختصتْ

(١) ابن السراج (١٩٩٦): ج١، ص٣٧.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد؛ تح. باكساني، خديجة محمد حسين (١٩٨٨). كتاب شرح الجمل في النحو؛ ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، ص٨١.

(٣) ينظر: العكبري (٢٠٠٧): ص٥١-٥٢.

بالإضافة، و(أين) التي تُتمِّمُ معَ اسمٍ آخرَ كلامًا)) [١]. ثم صحَّح الجرجاني حدَّه بأن ((الْفِعْل لَا يَصح الإخبار عَنهُ، والحرف لا حظَّ لَهُ فِي الإخبار؛ فتعيَّن أن يكون الِاسْم هُوَ الْمخبَر عَنهُ)) [٢]. لكن يبقى في الحدين – بعد الاعتذار والتصحيح– قصور دلالي واضح، وغياب لجمع أفراد المصطلح.

أما ابن مالك (ت ٦٧١هـ)؛ فكان أكثر احترازًا وغموضًا حين حدَّ الاسمَ بأنه: ((كلمةٌ يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها أو نظيرِها)) [٣]. دعت بنيةُ هذا الحدِّ– بما تضمَّنَتْه من **غموضٍ وتردُّدٍ ومجازٍ**– إلى تطويل ابن مالك في بيان قيوده [٤] ، ثم تطويل أبي حيان في نقْده والاعتراض عليه [٥].

أما **الغموض**؛ فقوله: (يُسنَد ما لمعناها إلى نفسها)؛ حيث أراد الإسنادَ لمعنى الكلمة لا لفظها؛ فالإسناد المعنوي حكم تركيبي للاسم لا يجاوزه لغيره من الفعل والحرف، أما اللفظي؛ فيجوز مع الاسم ومع قسيميه الفعل والحرف [٦].

---

(١) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار؛ تح. القوزي، عوض بن حمد (١٩٩٠). التعليقة على كتاب سيبويه– ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ج١، ص١٤، ص١٥.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر (١٩٨٨): السابق.

(٣) ابن مالك (١٩٦٧): ص٣.

(٤) ينظر: ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله؛ تح. السيد، عبد الرحمن؛ المختون، محمد بدوي (١٩٩٠). شرح تسهيل الفوائد– ط١، هجر للطباعة، القاهرة، ج١، ص٩.

(٥) ينظر: أبو حيان، أثير الدين الغرناطي؛ تح. هنداوي، حسن (د.ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، – ط١، دار القلم، دمشق، ج١ ص–ص٤٤–٤٦.

(٦) نحو: (زيد: اسم معرب)، و(ضرب: فعل ماض)، و(في: حرف جر) فهذا إسناد للفظ، واقع في الاسم والفعل والحرف.

وأما **التردد**؛ فاستعماله (أو) ليحترز بالإسناد للنظير عن الاسم الذي لا يقبل الإسناد، نحو: (صه) و(قُلُ) و(سبحان)... إلخ، فهي وإن لم تقبل الإسناد؛ فإن نظيراتِها في المعنى تقبله، وهي على الترتيب: السكوت، وفلان أو رجل، وبراءة).

وأما **المجاز**؛ فقوله عن الكلمة: (إلى نفسها)، ولا يقال ذلك عن الكلمة إلا مجازًا، وقد سبق أن الحدود تصان عن المجاز [1].

نعم، اتسم حد ابن مالك بالجمع، متجاوزا ذلك القصور الدلالي في حدود سابقيه، لكنَّ حدَّه بقي مكتنَفا بمشكلاتٍ أُخَرَ، بالإضافة إلى كونه حدًّا بالحكم والخصائص التركيبية لا بالذاتيات التي هي الأصل في الحدود.

٢- الحدُّ بالوظيفة النحوية:

تقوم حدود هذا النمط على العلامة لا على الحد الحقيقي أيضًا؛ ذلك أن بنية الحد تتأسس على اختيار وظائف نحوية في التركيب لا يشغلها إلا الاسم، وغير خاف أنه ينتج عن ذلك حدٌّ يوصف المحدود بالخصائص التركيبية ما يعني أنه حدٌّ بعوارض التركيب لا بذاتيات المحدود الكاشفة عن حقيقته وكمال ماهيته كما يقول المناطقة؛ ومن ثَمَّ تعتريه مشكلةُ القصورِ الدلالي.

من نماذج هذا النمط حدُّ الاسم عند الكسائي (ت ١٨٩هـ)، وهشامِ بن معاوية الكوفي الضرير (ت ٢٩٠هـ)، والزجاجي (ت ٣٤٠هـ).

يحد الكسائي الاسم بأنه: ((ما وُصِفَ))، ويحده هشام بن معاوية بأنه: ((ما دخل عليه حرف من حروف الخفض))، ويحده أيضًا بأنه: ((ما نُودِيَ)) [2]. ويظهر في بنية هذه الحدود- بغض النظر عن كون اللفظ (ما) جنسًا، وهو إبهام يُضعِفُ بنيةَ الحد المنطقي- أنَّ هذه الوظائف النحوية الخاصة بالاسم (الموصوف،

(١) أبو حيان (د.ت): ص ٤٦.

(٢) ابن فارس (د.ت): ص٩٠.

والمجرور، والمنادى) قد صارت حدًّا له، ولما كانت الكلمة حين تشغل تلك المواقع الوظيفية في الجملة؛ تثبت لها الاسمية، لكنها حين لا يمكن أن تشغلها؛ لا تنتفي عنها الاسمية، وقد كان ينبغي أن تنتفي عنها؛ فما لا يمكن وصفه لا يكون اسمًا، وكذلك ما لا يقع مجرورا بالحرف أو منادى؛ فلما كان ذلك كذلك؛ تبين أن هذه الحدود تطرد ولا تنعكس؛ مما يجعلها علاماتٍ لا حدودًا حقيقية، كما قال ابن السراج(١)؛ وبناء عليه؛ فإن بنى هذه الحدود يعتريها القصور الدلالي؛ لانتفاءُ الجمع عنها بخروج أفراد من المحدود عن الحدِّ، نحو: (إذا، إذ، كيف، صه، ... إلخ) التي لا تجر، ولا تنادى، ولا توصف.

أما الزجاجي (٣٤٠هـ) فيحد الاسم حدَّينِ، ضَمَّن أحدهما وظائف نحوية تخص الاسم كالإسناد حين نص على وظيفة الفاعلية، ووقوعه في الموقعين الوظيفيين: المفعول، والمجرور بالحرف. يحدُّ الزجاجيُّ الاسمَ بأنه: ((ما جاز أنْ يكون فاعلًا، أو مفعولًا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض)) (٢). وفي المرة الثانية حد الاسم بحد مقارب غير أنه استغنى عن وظيفة المجرور، قال: ((الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعًا في حيز الفاعل والمفعول به))، ثم وصف الحد بأنه: ((ليس يخرج عنه اسم البتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم)) (٣).

يقوم هذان الحدَّانِ المتقاربانِ على الخصائص التركيبية للاسم بانتقاءِ وظائف نحوية لا يشغلها إلا الاسم (الفاعل، والمفعول، وما في حيزهما، والمجرور بالحرف)؛ فيتفقان في المآخذ عينها مع ما سبق من حدود الكسائي وهشام السابق ذِكرها؛ ما يُفضي

(١) ابن السراج (١٩٩٦): ج١، ص٣٨.

(٢) الزجاجي (١٩٨٤): ص١.

(٣) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق؛ تح. المبارك، مازن (١٩٦٨). الإيضاح في علل النحو– ط٥، دار النفائس، بيروت، ص٤٨.

إلى القول بأنهما علامتان يقال فيهما ما قيل آنفًا. فأما الحدُّ الأوَّل فتخرجُ لفظة (ايمُن) عنه كما أشار ابن عصفور [1]، وأما الثاني فتخرج عنه أسماء الأفعال التي لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا في حيز أحدهما. هذا القصور الدلالي في بنية الحدين ينضاف إلى ما فيهما من تسامحٍ في العبارة باستعمال الفعل (جاز)، ولفظ الإبهام: (ما)، ولفظ الشك: (أو)، وهي مآخذ في بنية الحدِّ سبق القول إنها تتنافي مع ما اشتُرط في الحدود الحقيقة من الدلالة الصريحة على المفهوم، والتطابق الدلالي الصارم معه، والصون عن التساهل والتسامح في العبارة، والإبهام، والشك، والمجاز.

ب- الحد بالنظر للعلامات الشكلية للاسم (السوابق واللواحق):

يقوم هذا النمط من الحدود على نزعة شكلية تتأسس على الجانب اللفظي المحسوس، ويرد على رأس العلامات الشكلية للاسم ما اختص به من سابقة (أل) التعريف، ولاحقة التنوين، وأصالة الإعراب فيه.

ينزع الفراء (ت ٢٠٩هـ) ومن بعده غيرُ واحدٍ من النحاة الذين صنفوا في النحو التعليمي خاصة، ولعل أشهرهم ابن مالك (ت ٦٧١هـ) في الألفية، وابن آجروم (ت ٧٢٣هـ) في الآجرومية - ينزعون نزعةً شكلية هي أقرب للتعليمية منها للعلمية في حدِّ الاسم حدًّا منطقيًّا.

يحِدُّ الفراءُ الاسمَ بأنَّه: ((ما احتمل التنوينَ، أو الإضافةَ، أو الألفَ واللامَ)) [2]. وبنية هذا الحد -على ما فيها من انبهامٍ باستعمال (ما) جنسًا، وتردُّدٍ

(١) وصف ابن عصفور هذا الحد بأنه: ((فاسد))، ثم قال: ((ايمُن: اسم مفرد لا تستعمل إلا في القسم مبتدأة، ولا يدخل عليها حرف الجر، ولا تكون فاعلة ولا مفعولة)). فخرجت (ايمن) عن حد الزجاجي. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن؛ تح. فواز الشعار، (١٩٩٨). شرح جمل الزجاجي- ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص ٢٢.

(٢) ابن فارس (د.ت): ٩٠.

باستعمالِ الفعل: (احتمل)، وبنى الحدود تصان عن ذلك كما سبق– لا تخرج أيضًا عن كونها علاماتٍ تطَّرِدُ ولا تنعكسُ، وذلك ظاهر أيضًا في قول ابن مالك عن الاسم:

بالجرِّ والتنوينِ والندا وألْ ومسند للاسم تمييز حصل

وفي قول ابن آجروم أيضًا: ((الاسم يُعرَفُ: بالخَفضِ، والتنوينِ، ودخولِ الألف واللام، وحروفِ الخَفضِ)) [(١)]. وقد سبق بيان ما في نحو هذه الحدود من قصور دلالي بخروج نحو: (إذا، إذ، كيف، ... إلخ) التي لا تجر، ولا تنادى، ولا توصف، ويزيد هنا أنها لا تدخل عليها (أل) ولا يسند إليها.

فهذه الحدود هي حدود بالعلامة، سواء أكانت العلامة شكلية (كالسابقة (أل) أو حرف الجر، أو لاحقة التنوين) أو خصيصة تركيبية كالإسناد وموقعي المجرور والمنادى، لكن تبقى كلها علامات وخصائص لا تدخل في الحد بالذاتيات، وتطرد ولا تنعكس، وتنتفي عنها صفة الجمع وتتسم بالقصور الدلالي؛ ولذلك ذهب ابن السراج إلى أن (أل) و(الخفض) من خصائص الاسم؛ أي من علاماته، لا من حده [(٢)].

ج– الحد بالذاتيات:

مرَّ حدُّ الاسم قبلَ الوصول للحد المنطقي بالذاتيات لا غير بمرحلة، يمكن وصفها بأنها مرحلة وسطى، كانت متوازية مع محاولات مبكرة تريد حدَّ الاسم بالذاتيات لا غير. جمعت حدود تلك المرحلة الوسطى بين العلامات والذاتيات، وربما أُدرِج مع العلامات غيرها من المثال ونحوه، ثم ظهر في بنية الحد النصُّ

(١) ابن آجُرُّوم (١٩٨٨)، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، متن الآجرومية– ط١، دار الصميعي، الرياض، ص٥.

(٢) ابن السراج (١٩٩٦): ج١، ص ٣٧.

على الفصل الواضح بين الذاتيات والعلامات التي كانت ترد ذيلًا بعد الحد، واستمر ذلك من أواخر القرن الثالث الهجري حتى أواخر القرن السادس تقريبًا.

١- الجمع بين الذاتيات والعلامات في حد الاسم:

ربما كان المبرِّدُ (ت ٢٨٥هـ) أوَّلَ مَن جمَعَ في حدِّ الاسم بين الذاتيات، والمثال، والعلامة، وذلك قولُه: ((أَمَّا الأسماءُ فما كان واقعًا على معنًى [حد منطقي بالذات]، نحو: رَجلٌ، وفرَسٌ، وزيدٌ، وعمرٌو، وما أَشْبَهَ ذلك [حد بالمثال]. وتُعتَبَرُ الأسماءُ بواحدةٍ: كلُّ مَا دخل عَلَيْهِ حرفٌ مِن حروفِ الجرِّ؛ فهو اسمٌ، وإن امْتَنَعَ مِن ذلك؛ فليس باسمٍ [حد بالعلامات])) [(١)]. وهذا الحدُّ- بغضِّ النَّظَرِ عمَّا في بِنيتِه من استعمال الجنس البعيد (ما)، وتذييله بالتمثيل- جامعٌ بين نقيضَيْنِ: عموم الدلالة، وقصورها في آن؛ فعموم الدلالة ظاهر في قوله: ((أَمَّا الأسماءُ فما كان واقعًا على معنًى))؛ حيث يدل كلُّ لفظٍ في اللغة على معنى إمَّا في نفسِه كالاسم والفعل، أو في غيره كالحرف. وقصور الدلالة ظاهر في خروج الأسماء (كيف)، و(إذ)، و(إذا)، و(صه)، و(مه) ونحوها عن جزء الحد بالعلامات؛ حيث لا يدخل عليها حرف الجر [(٢)]، ويقال فيه ما سبق من الكلام عن الحد بالمثال وبالعلامة.

أما حد أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) الاسمَ؛ فيجمع فيه بين الحد بالذات والحد بالعلامة إذ يقول: ((الاسم ما دل على معنى، وجاز الإخبارُ عنه)) [(٣)]، فالجزء الأول من بنية الحد- على ما في بنيته من استعمال الجنس البعيد (ما) - يقوم على وصف الذات في الاسم وذلك دلالته على معنى في نفسه، لكنه في

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد؛ تح. عضيمة، محمد عبد الخالق (١٩٩٤). المقتضب- ط٣، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ج١، ص١٤١.

(٢) ابن فارس (د.ت): ٩١.

(٣) الفارسي (١٩٩٠): ج١، ص١٤، ص١٥.

الجزء الثاني من بنية الحد– على ما فيه من احتمال باستعمال الفعل (جاز)– ناظر للعلامة، وهي هنا المسلك التركيبي الخاص بالاسم، وهو الإسناد إليه (جواز الإخبار عنه)، وفيه ما في كل ما سبق من الحد بالعلامات من الطرد وعدم العكس، وقصور الدلالة لخروج بعض الأسماء عنه ... إلخ.

ويقترب حدُّ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) من حدِّ شيخه الفارسي في الجمع بين الذاتيات والعلامات. يقول ابن جنى: ((الاسم ما حَسُنَ فيه حرفٌ من حروف الجرِّ، أو كان عبارة عن شخص. فحرف الجر، نحو قولك: من زيد، وإلى عمرو، وكونه عبارة عن شخص نحو قولك: هذا رجل، وهذه امرأة)) [(١)]. فهذا الحد – على ما في بنيته من استعمال الجنس البعيد (ما)، واستعمال حرف الاحتمال (أو)، وتذييله بالتمثيل– يُعدُّ نموذجًا واضحا لتلك المرحلة الوسطى الجامعة في حد الاسم بين وصف الذات وهو قوله: (عبارة عن شخص) فهو وصف لذات الاسم بذكر بعض ما يُعبِّر عنه، والحدِّ بالعلاماتِ، وهو قوله: (حَسُنَ فيه حرفٌ من حروف الجرِّ)، والحدِّ بالمثال، وهو ذيل الحد. وبنية الحد على طولها يعتريها القصور الدلالي الواضح في أقسامها الثلاثة؛ فقصور الدلالة في القسم الأول من بنية الحد ثابت بما سبق بيانه من أن بعض الأسماء لا تقبل دخول حروف الجر عليها كاسم الفعل، وبعض الظروف، وهي من الاسم، نحو: (إذ، وإذا، وبعض أسماء الاستفهام، نحو: كيف). ويعتري الحد قصور الدلالة أيضًا في القسم الثاني منه؛ حيث لا تعبر بعض الأسماء عن الشخوص كأسماء المعاني من المصادر وغيرها.

---

(١) ابن جني (١٩٨٨)، أبو الفتح عثمان؛ تح. أبو مغلي، سميح، اللمع في العربية– ط١، دار مجدلاوي للنشر، عمَّان، ص١٥.

٢- النص على الفصل بين الذاتيات والعلامات في حد الاسم:

مع مطلع القرن السادس ظهر اتجاه بين النحويين ينص على الفصل الواضح في حد الاسم بين الحد بالذاتيات، والتذييل بذكر العلامات أو الخواص أو الخصائص التركيبية. وربما كان الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) من أوائل النحويين الذين نصوا على هذا الفصل بين الذاتيات والعلامات في حد الاسم. يقول: ((الاسم: هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجرَّدة عن الاقتران. **وله خصائص** منها: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف، والجر، والتنوين، والإضافة)) [١]. فإن كانت بنية الحدِّ تنتهي قبل ذكر الخصائص- وهو الأرجح- فالحد منطقي بالذاتيات لا غير. وإن كان التذييل من بنية الحدِّ- وهو ضعيف؛ لقوله فاصلًا: (وله خصائص)، وإلا لقال مستكملًا: ويجوز فيه الإسناد ... إلخ- فقد جَمع بين الحدِّ بالذاتيات والعلامات، غير أنه ينماز بالنص على الفصل بينهما. وعلى درب الزمخشري سار ابنُ الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، يقول: ((الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة. **ومن خواصّه:** دخول اللام، والجر، والتنوين، والإسناد إليه، والإضافة)) [٢].

٣- الحد المنطقي بالذاتيات لا غير:

يبدو أن الحدودَ المنطقية ذات الجنس القريب، والفصول الدقيقة للاسم بدأت تظهر من بعد القرن الثالث الهجري؛ إذْ ساد المنطقُ والعلومُ الفلسفيةُ، ولعلَّ حدَّ الزجَّاج (ت ٣١١هـ) للاسم من الحدود المبكِّرة التي صُرِفتْ بنيتُها بالكلية

(١) الزمخشري (١٩٩٣)، أبو القاسم محمود بن عمر؛ تح. بو ملحم، علي، المفصل في صنعة الإعراب – ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ص ٢٣.

(٢) ابن الحاجب (٢٠١٠)، جمال الدين بن عثمان بن عمر المصري؛ تح. الشاعر، صالح عبد العظيم، الكافية في علم النحو- ط١مكتبة الآداب، القاهرة، ص١١.

للذاتيات. يقول: الاسم ((صوتٌ مقطَّعٌ مفهومٌ دال على معنى، غيرُ دالٍّ على زمان ولا مكان)) [١].

يظهر في هذا الحد– على توشِّيه بالمنطقية– الجمعُ بين النقيضين: عموم الدلالة وقصورها؛ حيث يدخل فيه بعموم الدلالة (انتفاء المنع) ما ليس من الاسم كالحرف، نحو: (هل)، و(بل)، و(قد)... إلخ، فهي أصواتٌ مقطعة دالة على معنى، غير دالة على زمان ولا مكان؛ فبنيةُ الحدِّ خِلْوٌ من النص على أن يكون اللفظ دالاً على معنى في نفسه لا في غيره [٢]. ثم يَخرج عنه بقصور دلالته (انتفاء الجمع) ما دل على زمان أو مكان من الاسم، نحو: ظرفي الزمان والمكان، وأسماء الاستفهام عنهما، ...إلخ.

ولعلَّ حدَّ السيرافيِّ (ت ٣٦٨ هـ) الاسمَ مثالٌ واضحٌ للاتجاه نحو تدقيق بنية الحدِّ المنطقيِّ للاسم بالذاتيات لا غير. يقول: ((**كلُّ شيءٍ دلَّ لفظُه على معنًى غيرِ مقترنٍ بزمانٍ محصَّلٍ**، مِن مُضيٍّ أو غيرِه؛ **فهو اسمٌ**)). وكأن السيرافي حين خلَّصَ الحدَّ مِن العلاماتِ؛ استشعر قوة حدِّه، فذهب يَصِفُ جمْعَه ومنْعَه بقوله: ((فهذا الحدُّ الذي **لا يَخرُج مِنه اسمٌ البتَّةَ، ولا يدخل فيه غيرُ اسم**)) [٣]. ومع أن مفتتح بنية الحد كانت بالجنس البعيد (كل شيء دل لفظه) وكان له أن يختصرها مع البدء بالجنس القريب؛ فيقول: (اللفظُ الدال ...)، أما القيد (غير مقترن بِزَمَان) فمخرجٌ للفعل لدلالته بصيغته على الاقتران بالزمن دلالةَ لزومٍ، وأما القيد (محصَّل) فمدخِلٌ في الحدِّ المصادرَ؛ لأنَّ المصادرَ الراجحُ فيها أنها لا تدل على

(١) ابن فارس (د.ت): ٩٢.

(٢) ابن فارس (د.ت): ٩٢.

(٣) السيرافي (١٩٨٦): ج١، ص٥٣.

زمان لا مجهول مبهم ولا محصَّل معيَّن، فمن قال إن المصادر تدل على زمان مجهولٍ مَبهَمٍ- كابن يعيش وغيره [١] – لا يمنع قولُه من دخول المصادر في الأسماء؛ لأن الحدَّ ينص على عدم الدلالة على الزمان (المحصَّل) أي المعيَّن وهذا للأفعال وحدها[٢].

هذا الحد –بجمعه ومنعه- جعل صاحبَه يَصِفُه بما وَصَف آنفًا، بل جعل العكبري يصححه، ويفضِّلُه على كثيرٍ من حدود الاسم [٣]. غير أن بنية هذا الحد يعتريها عموم دلالي طفيف في شطرها الأول؛ حيث جعل الِاسْمَ يدل على معنى؛ فيَدخُلُ معه الحرفُ؛ لذا لزِمَه ذِكْرُ القَيْدِ: (في نفسه)؛ ليمنع دخول الحرف؛ لدلالته على معنى في غيره، وفي الشطر الثاني من بنية هذا الحد قصور دلالي طفيف أيضًا، نشأ عن غياب النص على نوع الدلالة على الزمان، فدلالة الفعل على الزمان دلالةُ لزومٍ، تنتج عن الصيغة الصرفية للفعل، على حين أنَّ دلالةَ أسماءِ الأفعال على الزمن (اسم فعل ماض، أو مضارع، أو أمر) دلالةُ بيانٍ؛ لذا كان الأَوْلى أنْ تتضمَّن بنيةُ الحدِّ نصًّا على نوعِ هذه الدلالة.

زيدت من بعد السيرافي هذه القيود في حد الاسم؛ حيث زاد الرماني (ت ٣٨٤هـ) دلالة البيان لاسم الفعل ومثل له بـ (حذار)، وذلك قوله: ((الاسم: كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمانٍ **دلالة البيان** و(حَذَارِ) اسمٌ؛ لأنه يدل

(١) ابن يعيش (٢٠٠١): ج١، ص٨٢.

(٢) يقول العكبري (٢٠٠٧) ص٤٨: ((وأما المصادر فلا دلالة لها على الزمان، لا المجهول ولا المعين)).

(٣) العكبري (٢٠٠٧): ص٥٠. ونسبته هذا الحد لابن السراج فيها نظر، ولعل نسبتَه لأبي سعيد السيرافي أثبت.

دلالـة البيـان)) [١]، ثم زيدت القيود لتُستكمل في حدِّ ابـن عـصفور (ت٦٦٩هـ) الاسمَ بأنه: ((لفظ يدل على معنى **في نفسه**، ولا يتعرض **ببنيتـه** للزمان، ولا يدل جزءٌ من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه)) [٢] .

فالقيد (في نفسه) أخرج الحرف، وذكر البنية أخرج دلالة الفعل على الزمان دلالة لزوم ببنيته وبقيت دلالة البيان، وتذييل الحد نص على المعنى الإفرادي أو المفرد وهو للكلمة عامة لا للاسم.

وبنحو من ذلك كان حدُّ أبي حيانَ الاسمَ بقوله: ((الاسم: كلمة دالةً بانفرادها على معنى، غير متعرضةٍ ببنيتها للزمان)) [٣]. تنقسم بنية هذا الحد– وهي بالذاتيات لا غير– إلى ثلاثة أقسام: بدأت بالجنس القريب وهو (كلمة)، ثم أخرج الحرفَ في القسم الثاني، بقوله: (دالةً **بانفرادها** على معنى)؛ لأن الحرف لا يدل منفردًا على معنى، بل بانضمامه لغيره، وأخرج الفعلَ بقوله في القسم الثالث: (غير متعرضة **ببنيتها** للزمان)، فنص على (البنية) لإخراج دلالة الفعل على الزمن دلالة لزوم.

ويظهر أن هذا النمط من حد الاسم بالذاتيات– وإن تغايرت البنى قليلا من مصنف لآخر– استقر بعناصره الثلاثة في المدونة النحوية منذ نهايات القرن الرابع إلى العصر الحديث، حاملًا معه إشكالات سببها بنيته بما فيها من قصور أو عموم دلالي أدى إلى الخلاف حول مفهوم الاسم، ومن ثم أدى – كما سبق بيانه– إلى قولِ بعض القدامى والمحدَثين بالتقسيم الرباعي، ثم قول بعض المحدثين بالتقسيم السباعي [٤].

---

(١) الرماني (د.ت): ص ٥.
(٢) ابن عصفور (١٩٩٨): ج١، ص٢٥.
(٣) أبو حيان (د.ت): ج١ ص–ص ٤٥–٤٦.
(٤) الساقي (١٩٧٧): ص٢٦.

الخاتمة

ينتهي هذا البحث إلى النتائج الآتية:

١- تتسم الحدود غير المنطقية بالعموم الدلالي؛ فيخرج أفرادٌ مِن الظاهرة عن مصطلحها، أو تتسم بالقصور الدلالي؛ فيدخل أفراد من غير الظاهرة تحت مصطلحها.

٢- تأثرت مفاهيم المصطلحات النحوية بالحدود غير المنطقية القاصرة عن التوصيف الصحيح، فاضطرب المصطلحُ، وتداخل، وتعددت استعمالاتُه مشترَكًا لفظيًّا اصطلاحيًّا، أو تعددتْ ألفاظُه مترادِفًا مع غيرِه؛ مما يتنافى مع أصول علم المصطلح، ويجافي أسس الصناعة النحوية، ويُربك الجهاز الاصطلاحي، ويُعقِّد التقعيدَ؛ لأنه يستدعي اللبس والغموض أو التداخل والاختلاط بين المفاهيم.

٣- تثير الحدود غير المنطقية لبعض المصطلحات النحوية من الجدل والنقاش المنطقي ما يكد الذهن؛ لذكر الاحترازات، ودفع الاعتراضات، وردّ الإبطالات، ومناقشة الإيرادات، ... إلخ، وقد انسرب ذلك إلى النحو؛ فسوَّغَ وسْمَه بالجفاف والتعقيد والصعوبة ... إلخ.

٤- يمكن تصنيف الحدود غير المنطقية لأنماط تتسم بمشكلات دلالية تبرز في كل نمط؛ **فالحدُّ بالتقسيم** ينتفي عنه **الجمْع، والحد بالمثال:** ينتفي عنه **الجمع والمنع**، وقد يقع **الخلاف حول الأمثلة:** هل هي من بنية الحد أو لا؟ **والحد بالسلب** حدٌّ **عكس الأصل في** الحدود التي هي تعريف بحقيقة المحدود، لا سلب ما يُغايرها. **والحد بالمرادف، وبالمحدود، وبما تفرع عنه:** حدود لا تفيد، بل ترفِدُ مشكلة **الترادف الاصطلاحي** بما يثقل الجهازَ الاصطلاحي بمصطلحات إن ترادفت ترادفًا تامًّا؛ فلا طائلَ منها إلا الخلافُ اللفظيُّ؛ وإذا

ترادفت ترادفًا ناقصًا؛ وجب بيان الفرق، وقد يقع بعده خلْطٌ يُخل بدِقة المصطلحات. أما **الحدُّ بالمجاز، ووقوع التساهل أو التسامح في بنية الحد؛** فيعني **تعدُّدَ التأويلِ، ووقوع الخفاءِ والإيحاءِ؛** فإمَّا أنْ يتشوش المفهوم، أو يتعدَّدَ. أما **الحدُّ بالعلامة؛** فيطَّرد ولا ينعكس؛ فانتفاء وجود العلامة لا ينفي حقيقة المحدود.

٥- أكثر مشكلات الحدِّ المنطقيِّ للمصطلَح النحوي سببُه خلل في بنية الحد يؤثر على المطابقة الدلالية بين المصطلح والمفهوم.

٦- تسبب خللُ المطابقة الدلالية في أغلب الحدود المنطقية للاسم في غيابَ تصوُّرٍ دقيقٍ له، وظهر الخلاف حول ما يكون منه وما يخرج عنه؛ مما **أدى إلى جدلٍ على مستويين:** الأول حول **حد الاسم،** و**الثاني** حول **أقسام الكلام العربي،** وجل ما في الثاني من خلاف كان حول (الاسم).

٧- يمكن تصنيف الحدود النحوية المنطقية للاسم لثلاثة أنماط:

النمط الأول: حدود منطقية شكلًا، وهي ثلاثة أنواع:

أ-**الحد بالخصائص:** كالإسناد (سيبويه ١٨٠هـ، والفارسي ٣٧٧هـ، وعبد القاهر ٤٧٠هـ، وابن مالك ٦٧١هـ).

ب- **الحد بالوظائف:** كالمجرور، والموصوف، والمنادى، والمضاف ... إلخ، (الكسائي ١٨٩هـ، وهشامِ بن معاوية ٢٩٠هـ، والزجاجي ٣٤٠هـ).

ت- **الحد بالسوابق واللواحق:** كـ(أل) التعريف، والتنوين، وأصالة الإعراب (الفراء ٢٠٩هـ، وابن مالك ٦٧١هـ، وابن آجروم ٧٢٣هـ).

وهذا النمط من الحدود فيه استيفاء شكليٍّ لشروط الحدِّ المنطقي، لكن عند التحليل يظهر أنه يطرد لا ينعكس، ويعتريه القصور الدلالي؛ مما يميل به عن

الحد المنطقي (الحقيقي) إلى العلامة؛ لذلك كثر في هذا النمط الاعتذار، والشرح، ودفع الاعتراضات، ... إلخ.

النمط الثاني: حدود منطقية تجمع بين الذاتيات والعلامات:

هذا النمط كأنه **مرحلة وسطى** بين الحد بالذاتيات وبالعلامات، فإلى الجمع بينهما قد تنضم الأمثلة أيضًا. وتتقدم في بنية هذا النمط الذاتيات على العلامات وتؤخر الأمثلة. وهذا النمط ظهر أواخر القرن الثالث الهجري وتوازى مع غيره من الحدود (المبرِّدُ ٢٨٥هـ، وأبو علي الفارسي ٣٧٧هـ، وابن جني ٣٩٢هـ). لكن في القرن السادس (الزمخشري ٥٣٨ هـ، وابن الحاجب ٦٤٦هـ) ظهر الفصل الصريح بين الذاتيات والعلامات في بنية الحد المنطقي.

النمط الثالث: الحد المنطقي بالذاتيات لا غير:

ربما ظهر هذا النمط في القرن الرابع الهجري، واستقر من بعدُ؛ إذْ ساد المنطقُ والعلومُ الفلسفيةُ، (الزجَّاج ٣١١هـ، والسيرافيِّ ٣٦٨ هـ، والرماني ت ٣٨٤هـ، وابن عصفور ٦٦٩هـ، وأبو حيانَ ٧٤٥هـ، وابن هشام ٧٦١هـ). وبنية هذا النمط مدارها على ثلاثة عناصر: ١- الجنس القريب (كلمة)، ٢- فصل مُخرِجٌ للحرف، بدلالة الكلمة على معنى في نفسها، ٣- فصل مخرِجٌ للفعلَ بنفي دلالة الكلمة على الزمان دلالة لزوم؛ أي بصيغتها.

تسببتْ هذه العناصرُ في بنية هذا النمط في خلاف مستطيل حول مفهوم الاسم قديمًا (ابن صابر) وحديثًا (د. إبراهيم أنيس، ود. مهدي المخزومي، ود. تمام حسان ود. فاضل الساقي).

**

المصادر والمراجع

- ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (١٩٨٨). متن الآجرومية– ط١، دار الصميعي، الرياض.
- الأزهري، خالد بن عبد الله المصري (د.ت). شرح الأزهرية– ط١، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، (١٩٩٨). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك– ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد؛ تح. قدارة، فخر صالح (١٩٩٥). أسرار العربية– ط١، دار الجيل، بيروت.
- الأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد؛ تح. المبارك، مازن (١٩٩١). الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة– ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- أنيس، إبراهيم (١٩٧١). من أسرار اللغة– ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- بخيت، محمد حسن مهدي (٢٠١٣). علم المنطق المفاهيم والمصطلحات، الجزء الأول، التصورات– ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن؛ تح. حيدر، عليّ (١٩٧٢). الجمل– ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ـــــ؛ تح. باكساني، خديجة محمد حسين (١٩٨٨). كتاب شرح الجمل في النحو؛ ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية.

- ابن جني، عثمان؛ تح. النجار، محمد علي (١٩٥٢). الخصائص- ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ـــــ؛ تح. أبو مغلي، سميح (١٩٨٨). اللمع في العربية- ط١، دار مجدلاوي للنشر، عمَّان.
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر المصري؛ تح. الشاعر، صالح عبد العظيم (٢٠١٠). الكافية في علم النحو- ط١، مكتبة الآداب، القاهرة.
- حجازي، محمود فهمي (١٩٨٦). علم المصطلح- ط١، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله؛ تح. شقيو، عصام (٢٠٠٤). خزانة الأدب وغاية الأرب- ط٣، دار ومكتبة الهلال.
- الحريري، القاسم بن علي؛ تح. هبود، بركات يوسف (١٩٩٩). شرح ملحة الإعراب- ط١، المكتبة العصرية، بيروت.
- حسان، تمام (١٩٩٤). اللغة العربية معناها ومبناها- ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- أبو حيان، أثير الدين الغرناطي؛ تح. هنداوي، حسن (د.ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، - ط١، دار القلم، دمشق.
- الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي؛ تح. عمر، يوسف حسن (١٩٩٦). شرح الرضي على الكافية- ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى المعتزلي؛ تح. السامرائي، إبراهيم (د.ت). رسالة الحدود– ط١، دار الفكر، عَمَّان.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق؛ تح. الحمد، علي توفيق (١٩٨٤). الجمل في النحو– ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ـــــ؛ تح. المبارك، مازن (١٩٦٨). الإيضاح في علل النحو– ط٥، دار النفائس، بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر؛ تح. عبد المقصود، محمد؛ عبد المقصود، حسن (٢٠٠١). المفصل في صنعة الإعراب– ط١، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- ـــــ؛ تح. بو ملحم، علي (١٩٩٣). المفصل في صنعة الإعراب – ط١، مكتبة الهلال، بيروت.
- الساقي، فاضل مصطفى (١٩٧٧). أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة– ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أبو ستة، إيهاب محمد (٢٠١٨). الحمل على المعنى: مكانته بين علل النحاة، ودوره في تأويل العدول التركيبي للقرآن الكريم، دراسة تحليلية موازنة في آراء الخليل من كتاب سيبويه. مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري؛ تح. الفتلي، عبد الحسين (١٩٩٦). الأصول في النحو– ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان؛ تح. هارون، عبد السلام (١٩٨٨). الكتاب– ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان؛ تح. عبد التواب، رمضان؛ حجازي، محمود فهمي (١٩٨٦). شرح كتاب سيبويه- ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد؛ تح. إبراهيم، أبو الفضل (١٩٧٩). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- ط٢، دار الفكر، بيروت.
- ـــــ؛ تح. عبد العال سالم (١٩٩٢). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، تح. العثيمين، عبد الرحمن بن سليمان، وآخرون (٢٠٠٧). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية- ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ضيف، شوقي (١٩٩٥). تاريخ الأدب العربي، مصر في عصر الدول والإمارات- ط١، دار المعارف، القاهرة.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن؛ تح. الشعار، فواز (١٩٩٨). شرح جمل الزجاجي- ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن؛ تح. عبد الحميد، محمد محيي الدين (١٩٨٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- ط٢٠، دار التراث، القاهرة.
- العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين؛ تح. سليم، عبد الفتاح (٢٠٠٧). مسائل خلافية في النحو- ط٣، مكتبة الآداب، القاهرة.
- ـــــ؛ تح. العثيمين، عبد الرحمن (١٩٨٦). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – ط١، دار الغرب الإسلامي.

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي؛ تح. صقر، السيد أحمد (د.ت). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها– ط١، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الفارسي، أبو علي أحمد بن عبد الغافر؛ تح. فرهود، حسن شاذلي (١٩٦٩). الإيضاح العضدي– ط١، (د. د).
- ـــــ؛ تح. القوزي، عوض بن حمد (١٩٩٠). التعليقة على كتاب سيبويه– ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف؛ تح. إبراهيم، محمد أبو الفضل (١٩٨٢). إنباه الرواة على أنباه النحاة– ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- كامل، سلاف مصطفى (٢٠١٨). العلاقات الدلالية في المصطلح النحوي، وأثرها في الإبهام– ط١، دار كنوز المعرفة، عَمَّان.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله؛ تح. بركات، محمد كامل (١٩٦٧). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- ـــــ؛ تح. السيد، عبد الرحمن؛ المختون، محمد بدوي (١٩٩٠). شرح تسهيل الفوائد– ط١، هجر للطباعة.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد؛ تح. عضيمة، محمد عبد الخالق (١٩٩٤). المقتضب– ط٣، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
- المخزومي، مهدي (١٩٨٥). النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث– ط٣، دار الرائد العربي، بيروت.

- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم؛ تح. سليمان، عبد الرحمن علي (٢٠٠٨). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك- ط١، دار الفكر العربي، بيروت.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك؛ تح. عيون السود، محمد باسل (٢٠٠٠). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك- ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي الموصلي؛ تح. يعقوب، إميل بديع (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري- ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

* * *